

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

في ظل المعوقات الإسرائيلية

د. محمد إبراهيم مقداد و أ. خالد عمر الكحلوت

كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية محاضر في الإدارة المالية

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: حاولت الدراسة التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية ومواطن الضعف والقوة فيها وحجم الفائض أو العجز، وذلك عبر دراسة التقارير المالية دراسة مقارنة بين عدد من السنوات قبل وبعد الحكومة العاشرة بالإضافة إلى الحصول على البيانات الأولية عبر توزيع استبانته على الخبراء والأكاديميين والمعنيين لعينة من (42) مشاهدة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ذات الأهمية والمتعلقة بالأداء المالي للسلطة حيث تبين أن اتفاقية (باريس) الاقتصادية وقيودها، ونظام المقاصة وتحصيل الإيرادات وعدم التزام الجانب الإسرائيلي عموماً أضعف قدرة الجانب الفلسطيني على التحكم وإدارة إيراداته المالية. إلا أنه يمكن زيادة التحصيل المالي وتخفيض النفقات عبر إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والضرائب والأملاك الحكومية مع وضع ضوابط للموازنة والمناقشات بين البنود والتحول إلى موازنة البرامج والأداء بالإضافة إلى زيادة كفاءة وأداء الأجهزة الرقابية.

Revenues and Expenditures of the Palestinian National Authority under the Israeli Obstacles:

Abstract: This study attempts to identify the status of the revenues and expenditures of the Palestinian National Authority and to point out its strengths and weaknesses as well as the amounts of surplus and deficits. This takes place through comparing the financial reports of years before and after the tenth government. This is in addition to collecting raw data from a questionnaire distributed to a sample of 42 experts and academicians.

The study findings were of great significance which are related directly to the financial performance of the Palestinian Authority. It was evident that Paris agreement and the restrictions it entailed along with the clearing regulations, revenue collection, and Israel's lack of commitment crumbles the Palestinians' ability to control the collection of revenues. Nonetheless, the possibility of increasing collection of money and decreasing overheads can be achieved through enacting a number of laws and regulations pertaining to investments, taxes, and governmental property. This also requires making some regulations on the balance sheet and the transfer between its articles. Moreover, this objective requires moving to the budget of programs and performance, and increasing the efficiency and performance of the inspection authorities.

Key words: (Revenues, Expenditure, Palestinian National Authority).

1.1 مقدمة:

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي طوال سنوات الاحتلال إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي كتابع له، حيث تحولت (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة، وبالتالي أصبحت المناطق المحتلة تشكل ثاني أهم مستورد للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حالت سياسة الاحتلال دون قيام قاعدة صناعية متقدمة في الأراضي الفلسطينية؛ مما أدى إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني الذي يتكون في معظمه من منشآت صغيرة ذات طابع عائلي ومحلي. ولا تزال إسرائيل ماضية في سياستها التدميرية للاقتصاد الفلسطيني حتى بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية حيث واصلت إسرائيل تحكّمها في المعاملات التجارية الفلسطينية من خلال استمرارها في التحكم في المعابر والحدود وتقييد حركة الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما عرقل وما زال التواصل الجغرافي والاقتصادي بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. (ماس، المراقب الاقتصادي، عدد رقم 6-2000).

كما شكل الإغلاق الحدودي والقيود المفروضة على الحركة الداخلية وإغلاق المعابر الحدودية الدولية في آن واحد الإجراءات الأشد والأطول من نوعها منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، لذلك كانت آثارها الاقتصادية عالية الخطورة، وقد تمثلت تلك الآثار فيما يلي:

أولاً: على مستوى الدخل.

تمثلت الآثار الاقتصادية المباشرة لسياسة الحصار في تدهور مستويات دخل المزارعين والعمال والتجار وأصحاب العمل الذين لم يستطيعوا الوصول إلى أماكن عملهم داخل الأراضي الفلسطينية أو لم يستطيعوا الحصول على ما يلزمهم من مدخلات الإنتاج، أو لم يتمكنوا من بيع منتجاتهم السلعية والخدمية، حيث بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة بالمتوسط حوالي 65% من إجمالي الناتج المحلي الذي تم إنتاجه. (مؤسسة الضمير - تقرير حول آثار الحصار خلال ستة أشهر، 2007).

وقد أشارت الدلائل والمعطيات إلى تأثير كافة الأنشطة الاقتصادية سلباً جراء الأزمة والقيود المفروضة على حرية الحركة، حيث كانت الخسائر الكبيرة نسبياً في قطاع العمالة وأنشطة الفنادق والمطاعم والإنشاءات والصناعة والزراعة والمواصلات وأنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

ثانياً: انخفاض الإنتاجية.

أما على صعيد الإنتاجية فقد أشارت المعطيات إلى انخفاض الإنتاجية في كافة القطاعات؛ لقيام إسرائيل بمنع استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة أو البناء، كما حالت الحواجز العسكرية الإسرائيلية دون دخول البضائع والشخص إلى المناطق الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، فقد أشارت بعض التقارير، إلى أن الحصار الخانق على قطاع غزة والذي دخل شهره التاسع، أدى إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في القطاع من نسبة 46% قبل فرض الحصار في يونيو/ 2007، إلى معدل 11%، وتعود أسباب ذلك التراجع بشكل أساسي إلى وقف الاحتلال العمل (بالكود الجمركي) الخاص بقطاع غزة؛ الأمر الذي منع من توفر أية نوع من المواد الخام حيث إن جميع المؤسسات الفلسطينية المنتجة لا يمكنها الحصول على أكثر من 10% من مستلزمات الإنتاج مع الإشارة هنا إلى أن إمكانية الحصول على تلك النسبة تأتي بصعوبة تزيد في مجملها من تكلفة الإنتاج، تضاف إلى ذلك صعوبة تسويق وتصريف المنتجات المحلية؛ بسبب الإغلاق. (www.ipc.gov.ps/ipc_new/arabic/)

ثالثاً: تراجع الاستثمار.

سيكون للإغلاق تأثير سلبي أشد على فرص النمو الاقتصادي وتطور القطاع الخاص، خاصة أن عدم الاستقرار يشكل العقبة الرئيسية أمام الاستثمار، حيث إن الاستثمار الخاص في حالة ركود منذ الفترة ما بين (1993-2000)؛ بسبب: معاناة المستثمرين من الإغلاقات ونفقات التمويل الباهظة وصعوبة إيجاد مدخلات قليلة التكاليف، كما أنه ونتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر؛ أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة حيث إن تدمير هذا القطاع هو أحد أهم أهداف السياسة الإسرائيلية الراهنة وتعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني.

ويذكر أن من نتائج إغلاق المعابر التجارية إغلاق أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة ألا وهي منطقة غزة الصناعية والتي بدأ العمل فيها منذ عام/ 1999 و تضم المنطقة الصناعية (45) مصنعا، أغلقت كلياً فلم يعد هناك أي مصنع يعمل فيها. ويشار إلى أن إجمالي كلفة مشروع منطقة غزة الصناعية قدر بنحو (30) مليون دولار، نفذت فعلياً منه المرحلة الأولى بكلفة (18) مليون دولار، واستهدف المشروع تشغيل نحو (25) ألف عامل، في حين أن إجمالي ما تم تشغيله خلال السنوات الماضية نحو (2500) عامل، ثم انخفض هذا العدد العام الماضي إلى (1800) عامل، ليواصل انخفاضه خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2007 لنحو

(.300)(www.qudsnet.com/Arabic/)

رابعاً: الآثار التجارية.

نتيجة للحصار والإغلاق الشامل على الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، تعرضت التجارة الداخلية لحالة خطيرة من الكساد، كما توقفت التجارة الخارجية تماماً في معظم الأشهر بسبب الحصار المفروض على منافذ الاستيراد والتصدير، ويزيد من صعوبة التجارة الخارجية استيراد إسرائيل حوالي 94% من الصادرات الفلسطينية، وأن حوالي 86% من الواردات الفلسطينية تأتي من الدولة العبرية التي عمدت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى إلى إغلاق كافة المنافذ والمعابر؛ مما ترتب عليه خسائر فادحة في القطاع التجاري. وقد اثر الإغلاق على قطاع التجارة استيراداً وتصديراً، حيث لم تسمح إسرائيل سوى بإدخال (20) سلعة أساسية شملت الأغذية وبعض الأنواع من الأدوية وذلك من أصل حوالي (5000) سلعة كانت تدخل قطاع غزة؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق وبصورة باهظة للأسعار. (www.amin.org/look/amin)

1.2: أهمية البحث.

تتبع أهمية البحث من كونه يلقي الضوء على حجم المشكلة المالية التي تعاني منها موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل ندرة الموارد الوطنية والتي تقدر بحوالي (1,058) مليون دولار، تشكل الجباية المحلية منها حوالي (396) مليون دولار، وإيرادات المقاصة حوالي (662) مليون دولار (حسب موازنة عام 2005)، كما أن عدم ترشيد النفقات حيث تبلغ قيمة ما رصد للنفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة للعام 2005 مبلغ (1,962) مليون دولار، خصص منها مبلغ 938 مليون دولار لبند الرواتب والأجور، و(244) مليون دولار للنفقات التشغيلية، و (625) مليون دولار للنفقات التحويلية. ويذكر أن النفقات التحويلية تشتمل على التكلفة المقدرة لمعاشات المتقاعدين من منتسبي قوات الأمن، بالإضافة إلى مخصصات برنامج الرعاية الاجتماعية .

مما سبق يتبين أن هناك حاجة ماسة لتتطفر الجهود وخاصة نحو تبني برنامج إصلاح يمتد مفهومه ليشمل تقييماً للأهداف مع دراسة الخطط والمشاريع والبرامج، كذلك تمتد لتشمل تقييم مدى كفاءة استخدامها للموارد والإمكانات المتاحة .

كما يأمل الباحثان أن يكون هذا الجهد إضافة حقيقية ونوعية في هذا المجال ، يساعد المسؤولين والمختصين وخاصة في ظل التغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية مع انتخاب حكومة تتبنى التغيير والإصلاح المالي والإداري في مرافق السلطة المختلفة.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

1.3 أسباب اختيار الموضوع.

يعود السبب الأساس لاختيار هذا الموضوع إلى:

1. تقديم توصيات تساهم في مساعدة الحكومة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على حل العديد من المشكلات المالية في ضوء المتغيرات على الساحة السياسية الفلسطينية بعد فوز قائمة التغيير والإصلاح وما ترتب على هذا الفوز من تهديد العديد من الممولين بوقف الدعم المالي وفرض قيود على تحويل الأموال خاصة أن هذا الدعم يصل إلى حوالي (مليار) دولار حسب موازنة عام/ 2005 ووعود الدول المانحة مما يعتبر رافدا هاما لتغطية العجز المالي إضافة لبعض المشاريع التطويرية.
2. إن هذا البحث يعتبر مساهمة علمية نحو إعداد خطة شاملة لتنمية الموارد المالية للسلطة الفلسطينية بحيث تأخذ على عاتقها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وقيود المانحين.
3. كما يعتبر هذا البحث أحد الموضوعات المهمة والحيوية في القطاع الحكومي، والذي تتناول الإصلاحات المالية في ضوء المتغيرات السياسية.

1.4: أهداف البحث.

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:-

- 1- دراسة فتحليل بنود الإيرادات الذاتية وبنود النفقات الجارية؛ بغرض الوقوف على العوامل المؤثرة فيها.
- 2- دراسة اثر القيود والعراقيل التي تضعها السلطات الإسرائيلية على تنمية موارد السلطة الفلسطينية.
- 3- دراسة أثر بعض القرارات والتشريعات الصادرة تجاه ضبط الأداء المالي والإداري لمؤسسات السلطة الفلسطينية.
- 4- دراسة أثر الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة منذ شهر حزيران/ 2007 وحتى تاريخه.
- 5- توضيح دور الرقابة المالية في المحافظة على المال العام وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- 6- مساعدة الجهات الرسمية على التخطيط؛ لتنمية الإيرادات؛ وترشيد النفقات من خلال التوصيات المقترحة في هذا البحث.

1.5 : مشكلة البحث.

إن ضعف الموارد الذاتية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، في ظل زيادة الإنفاق الحكومي، وفي ظل المتغيرات السياسية على الساحة الفلسطينية، ومع حجم العجز المالي في الموازنة الجارية والذي يبلغ حوالي (900) مليون دولار، إضافة للقيود المفروضة على جانب أساسي وهام من موارد السلطة المالية ألا وهو إيرادات المقاصة والتي تعتبر احد الدعائم الأساسية لضمان استمرار تمويل جزء أساسي من النفقات الجارية وخاصة الرواتب والأجور، كما أن وجود مناخ يسهل من عمليات الغش والتلاعب في المال العام مما يزيد الأمور تعقيداً. وعليه فإن مشكلة البحث تنور حول التساؤلات التالية:-

1. ما السبل والوسائل الواجب اتخاذها لتقليص العجز المالي في الموازنة الجارية من خلال ترشيد الإنفاق والبحث عن مصادر تمويل خارجية؟.
2. وهل هناك بدائل تحد من القيود الإسرائيلية المفروضة على إيرادات السلطة وخاصة إيرادات المقاصة؟.
3. وما الوسائل الواجبة لتفعيل الرقابة على المدفوعات العامة؟ وكيف يمكن تحقيق الاستجابة الوفاية لضبط الأداء المالي لتلك المدفوعات؟.

1.6: فرضيات البحث

اعتمد الباحثان في تحليل مشكلة البحث على الفرضيات التالية:-

- الفرضية الأولى:** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إعادة تقييم بعض الاتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي وزيادة إيرادات السلطة الفلسطينية الذاتية.
- الفرضية الثانية:** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إعادة تقييم بعض القرارات الصادرة عن الجهات المشرعة ذات العلاقة وبين تخفيض قيمة العجز المالي في الموازنة الجارية.
- الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين وجود ضوابط في عملية إعداد الموازنة والانتقال إلى موازنة البرامج والأداء¹ على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات.

¹ - تعتمد الموازنة التقليدية أو ما يسمى بموازنة البنود على الموارد المالية البشرية المتاحة في اعتماد المصروفات دون التمهيد في الهدف من تلك المصروفات، هذا بالإضافة إلى أنها تعتمد في تقدير مصروفات السنة القادمة على الإنفاق الفعلي لثلاث سنوات سابقة والجزء المنتهي من السنة التي

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

الفرضية الرابعة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين زيادة كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة المالية وبين التأثير على زيادة الموارد المالية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين زيادة كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة المالية وبين التأثير على تخفيض وترشيد الإنفاق لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

1.7 منهجية الدراسة:-

أ- منهجية جمع البيانات.

يقوم الباحثان بجمع البيانات من مصادرها الثانوية، سواء أكان من المراجع أم الأبحاث السابقة أم الدوريات، أم التقارير المالية والإدارية الصادرة عن: وزارة المالية والجهات الرقابية والدول المانحة والبنك الدولي، ونظراً لشعور الباحثين بعدم كفاية البيانات الثانوية لإثبات أو نفي الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة؛ سيتم اللجوء إلى الاستعانة في جمع البيانات من مصادرها الأولية.

وبهدف جمع البيانات من مصادرها الأولية؛ قام الباحثان بإعداد استبانة وزعت على عينة من مجتمع البحث بهدف الحصول على المعلومات اللازمة؛ لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، كما لجأ الباحثان لعقد عدد من المقابلات الشخصية وورشات العمل مع الجهات المعنية بالتقييم المالي في السلطة الفلسطينية.

ب-تحليل البيانات.

استخدم الباحثان في تحليل البيانات التحليل الوصفي المقارن، حيث يقوم التحليل الوصفي على دراسة الواقع ووصفه وذلك من خلال تحليل كل من قوانين الموازنة العامة والتشريعات الصادرة من المجلس التشريعي والأوامر الإدارية والرئاسية المتعلقة بالإيرادات الوطنية وآلية تخصيصها على بنود الإنفاق العامة مع ذكر بعض الأمثلة ذات العلاقة.

يجري في خلالها التقدير، وهذا الأسلوب في التقدير لا يمثل الاحتياجات الفعلية والأولويات التي تسعى إليها الحكومة تمثيلاً صحيحاً.

أما موازنة البرامج والأداء فتعتمد على المخرجات المراد الوصول إليها، والمردودات المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع. كما تساعد موازنة البرامج والأداء على توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات ونكلفتها المالية مع ربطها بالمنافع (الأثار) التي تسعى إليها الحكومة، وبالتالي تكون قرارات توزيع الموارد مدعّمة بالبيانات اللازمة.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

كما يتم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية ومن ذلك اختبار الإشارة (Sign test) الذي يتم استخدامه لدى التعامل مع البيانات اللامعلمية أو البيانات الموزعة توزيعاً غير طبيعي.

ج- مجتمع وعينة الدراسة:-

- مجتمع الدراسة.

تتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في إدارات الموازنة في كافة الوزارات الحكومية، وكذلك من مدراء الدوائر المالية في كافة الوزارات ومدراء الدوائر في وزارة المالية، وكذلك كافة المراقبين الماليين في كل الوزارات ومراقبي هيئة الرقابة العامة و المحاسبين في المجلس التشريعي؛ باعتبارهم المهتمين بتنفيذ بنود الإيرادات والنفقات الواردة بالموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة لمدققي الحسابات الداخليين.

- عينة الدراسة.

من الممكن تقسيم مجتمع الدراسة إلى فريقين وفقاً للعينة العشوائية الطبقية وذلك حسب أهمية كل فريق بحيث يشمل الفريق الأول: العاملين في دائرة الموازنة العامة وموظفي دائرة الإيرادات العامة وموظفي دائرة المدفوعات العامة بوزارة المالية والفريق الثاني الموظفين والمدراء الماليين في الوزارات الأخرى إضافة: للمراقبين والمدققين في الوزارات المختلفة وهيئة الرقابة العامة. وقد بلغت عينة الدراسة (42) مشاهدة تم استردادها من أصل (50) استبانة موزعة على الفئات السابق ذكرها، حيث كانت نسب الاسترداد حوالي 84%.

1.8 محددات الدراسة:-

- ظروف الإغلاق والحصار المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي قد تعيق عملية جمع البيانات من منطقة الضفة الغربية.
- كما أن عدم نشر بعض البيانات وخاصة المتعلقة بالفساد المالي قد تكون من العقبات التي واجهت الباحثان أثناء هذه الدراسة.

1.9 الدراسات السابقة.

أشار الباحثان إلى وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع، سواء أكانت بالنسبة للموازنة العامة أم الرقابة الداخلية أم الخارجية على النحو التالي:-

1.9.1 دراسة كلاب (2004)، ولقد كانت الدراسة بعنوان "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي"، حيث تناولت الدراسة تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، ومدى استكمال مقوماتها الإدارية والمالية الأساسية، ومستوى تطبيق ما توفر من تلك المقومات، مقارنة مع النظام المتكامل والفعال للرقابة الداخلية.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

وقد هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الرقابة الداخلية: في المحافظة على المال العام وحسن استغلاله وتحسين مستوى الأداء ورفع الكفاية الإنتاجية بوزارات السلطة الفلسطينية. كما بينت جوانب الخلل والقصور في الرقابة الداخلية وآثارها السلبية من: تسبب مالي وإداري وتضخم وظيفي، وضعف في الأداء العام. كما بينت الأسباب والمعوقات الرئيسية التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية جيدة بوزارات السلطة الفلسطينية.

ومن توصيات تلك الدراسة: تطوير وسائل الرقابة الإدارية والمالية المستخدمة بوزارات السلطة الفلسطينية، من خلال تحسين آلية إعداد وإقرار الموازنة العامة، مع استنادها إلى خطط وأهداف سنوية محددة وواضحة تسمح بقياسها ومراقبتها من خلال أرقام الموازنة.

1.9.2 دراسة أبو ماضي (2003-2004)، وكانت الدراسة بعنوان "مدى فعالية أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة"، حيث قيم الباحث ذلك من خلال مدى التزام المؤسسات العامة بتوصيات الهيئات الرقابية.

وهدف الدراسة: إلى التعرف على الأساليب المستخدمة في الرقابة، ومدى أدائها لأهدافها، وبيان هل الأساليب المستخدمة مناسبة؟ أم لا؟. مع تحديد العوائق التي تعترض عملية الرقابة، وكيفية التغلب عليها، وذلك من خلال تطوير الكوادر الإدارية في المؤسسات ونشر الوعي المؤسسي في المجتمع.

وكانت من نتائج تلك الدراسة بيان عدم فعالية المجلس التشريعي في أدائه لدوره الرقابي على المؤسسات العامة، كما بينت الدراسة فعالية وزارة المالية وديوان الموظفين في أدائهما لدورهما الرقابي.

1.9.3 دراسة حماد (2003)، وكانت بعنوان "تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دراسة مقارنة"، حيث هدفت الدراسة إلى تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي من خلال دراسة ثم تحليل خصائص النظام الرقابي الفعال ووسائل تطبيقه؛ لمعرفة مدى انطباق تلك الخصائص على عناصر النظام الرقابي في فلسطين، ومن ثم تحليل العوامل التي يمكن أن تحد من كفاءة وفعالية النظام الرقابي الحكومي؛ لتحديد وسائل وسبل تلافئها، وإمكانية تحسينها وتطويرها، واستخلاص أهم المؤشرات الرقابية الواجب تضمينها لنظام الرقابة المالية في فلسطين.

وكان من نتائج تلك الدراسة: ضعف كفاءة وفعالية العمل الرقابي وضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، والتبعية المباشرة لهيئة الرقابة العامة لرئيس السلطة الفلسطينية وعدم

الترامها بتقديم تقارير سنوية للسلطة التشريعية مما لا يتيح المجال للسلطة التشريعية لمراقبتها والإشراف عليها؛ مما يعكس ضعف ذلك الجهاز وعدم استقلاليته.

1.9.4 دراسة الدبيس (1999)، وكانت بعنوان "تقييم دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية في الأردن"، وقد بينت ذلك من خلال: التعرف على دور الديوان في تحسين مستوى الأداء. والتحقق من الأنواع الرقابية التي يمارسها الديوان، مع دراسة المعايير التي يستند إليها الديوان في ممارسة دوره الرقابي، والعمل على تقييمها. وقد توصلت الدراسة إلى أن دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية الأردنية متوسط، وأنه يمارس الرقابة العلاجية بشكل عال ويمارس الرقابة أثناء التنفيذ بشكل متوسط.

1.9.5 دراسة مبيضين (1999)، بحث محكم بعنوان "تحليل وتقييم إجراءات الإنفاق العام وإدارتها"، حيث بينت الدراسة مدى ملائمة إجراءات الإنفاق العام وفعاليتها في حصول المواطن على مستحقاته المالية، وكذلك مدى ملاءمتها في توثيق العمليات المالية للأغراض الإدارية في مجال الرقابة على الإنفاق العام.

كما وبينت الدراسة: أن الإجراءات أحد الأساليب الإدارية التي لا يمكن الاستغناء عنها في العمل الإداري، وأن الإجراءات المالية المتعلقة بالإنفاق الحكومي تحتل أهمية كبيرة في ضبط عمليات الإنفاق ودفع المبالغ المالية المترتبة على الوزارات، وأن تحسين الإجراءات بتصميم أنموذج إجراءات يمكن الإدارة من أداء عمل أفضل بجهد ووقت أقل وبسلامة كبيرة. - وقد تناولت تلك الدراسات أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية مع قياس مدى فعاليتها وبيان ضعفها، دون التركيز على سبل تفعيل الرقابة على المدفوعات، أي: لم يتم التركيز على عنصر النفقات رغم تزايد حجمه سنويا وأهميته خصوصا في ظل قلة الموارد.

1.9.6 دراسة يوسف (1994)، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المال العام في حياة الفرد والجماعة وصعوبة إنفاقه بشكل يضمن تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير وسائل رقابية فعالة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة. كما عنيت الدراسة: بالتعرف على أنواع الرقابة التي يوصي بها كل من الفكر الإسلامي والفكر الوضعي في هذا الخصوص، ثم المقارنة بينهما؛ للتعرف على أوجه الجدوى الحقيقية لكل نوع ومدى الاختلاف أو الاتفاق بين الفكرين في هذا الخصوص، وخلت الدراسة: إلى أن الفكر الإسلامي سبق بكثير من الفكر الوضعي في المفاهيم والوسائل الرقابية، إلا أن الرقابة في الفكر الإسلامي مرتبطة

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

بالجوانب السياسية والمالية للدولة الإسلامية وبالتالي تأثرت بشكل كبير بفترات: الضعف والتراجع والنكسات المتلاحقة التي مرت بها الدول الإسلامية.

التعليق على الدراسات السابقة.

وبالتعليق على الدراسات السابقة وجد الباحثان أن أغلب تلك الدراسات ركزت على دراسة الأوضاع والأنظمة الرقابية في القطاع الحكومي ، سواء أكانت في فلسطين أم في بعض الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بأنظمة الرقابة المالية للتعرف على مدى جودة وكفاءة تلك الأنظمة مع مقارنة خصائصها مع خصائص النظام الرقابي الفعال ، وتحديد العوامل التي تحد من كفاءتها وفعاليتها وسبل تلافئها ، واستخلاص النتائج التي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة تلك الأنظمة ، كما تناولت بعض الدراسات جانب الإنفاق في الموازنة العامة من حيث ملاءمة إجراءات الإنفاق العام وفعاليتها في حصول المواطن على مستحقته المالية، وكذلك مدى ملاءمتها في توثيق العمليات المالية للأغراض الإدارية في مجال الرقابة على الإنفاق العام.

الإضافة العلمية للبحث (مساهمة البحث):

إن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في تناوله للواقع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية بالدراسة فالتحليل؛ للتعرف على مفاصل الإيرادات ومصادرها والنفقات واستخداماتها آخذين في الاعتبار ما تميزت به الفترة في ظل تعقيدات الظروف السياسية والحصار المفروض من قبل المنحيين بعد الانتخابات التي فازت بها حركة حماس ، وبالتالي حاول البحث أن يظهر نتائج هذا الواقع الجديد على أداء القطاعات المختلفة، ويمكن تلخيص أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع من خلال ما يلي:-

1. تقديم توصيات تساهم في مساعدة الحكومة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني على حل العديد من المشاكل المالية في ضوء: المتغيرات على الساحة السياسية الفلسطينية وتوقف العديد من الممولين عن الدعم المالي المباشر، وفرض قيود على تحويل الأموال خاصة أن هذا الدعم يصل إلى حوالي (مليار) دولار حسب موازنة عام/ 2005 وعود الدول المانحة مما يعتبر رافدا هاما لتغطية العجز المالي إضافة لبعض المشاريع التطويرية.
2. إن هذا البحث يعتبر مساهمة علمية نحو إعداد خطة شاملة؛ لتنمية الموارد المالية للسلطة الفلسطينية تأخذ على عاتقها تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية وقيود المنحيين.
3. كما يعتبر هذا البحث أحد الموضوعات الهامة والحيوية في القطاع الحكومي، والذي تتناول الإصلاحات المالية في ضوء المتغيرات السياسية.

2 . آثار الحصار وإغلاق معابر قطاع غزة

عمدت دولة الاحتلال على إغلاق معابر قطاع غزة وتشديد العقوبات المفروضة عليه منذ تسلم (الحكومة العاشرة) زمام الأمور في مارس/ 2006. وتساعد هذا الحصار تبليغ ذروته منذ ما سمي بالحسم العسكري لحركة حماس في يونيو 2007، لتبدأ معه حملة دولية وإقليمية ومحلية من العقوبات الصارمة، حيث توجت بإغلاق جميع المعابر المؤدية لقطاع غزة. ولم تتوقف السلطات الإسرائيلية عن سياساتها الاقتصادية الرامية إلى ابتزاز أهالي قطاع غزة لإخضاعهم سياسيا. وقد أثر الحصار تأثيرا مباشرا على إيرادات الحكومة الفلسطينية؛ بسبب إغلاق المعابر وضعف الإيرادات.

وقد ترك الحصار أثرا بالغا على مختلف أوجه الحياة: الاقتصادية والاجتماعية و الإنسانية. حيث انهارت جميع تلك القطاعات بشكل تام. حسب التقديرات الدولية والمحلية مما كبد الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة خسائر فادحة قدرت (بمليون) دولار يوميا؛ نتيجة إغلاق المعابر التجارية، (وزير الاقتصاد الفلسطيني - 2007/11/25).

كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت باتخاذ جملة من الإجراءات ضد سكان قطاع غزة بعد شهر يونيو/حزيران من العام الجاري/ 2007 ، حيث قامت بفرض حصار اقتصادي مشدد، تمثل بإغلاق المعابر والمنافذ، وإلغاء (الكود الجمركي) الخاص بقطاع غزة، ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من التواصل مع نظرائهم في الضفة الغربية أو حتى مع التجار الإسرائيليين، ومنعهم من الخروج إلى العالم الخارجي ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، وتقييد البنوك في استجلاب العملات مثل الدولار والدينار، وفرض ضغوط على البنوك في قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية في وجه الاستيراد والتصدير؛ مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية بصفة عامة وقطاع غزة بصفة خاصة. الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاق مزيد من مصانع القطاع.

وقد طال الضرر: مجال الإنشاءات والمقالات، مجال صناعة الخياطة، مجال صناعة الأثاث، مجال الصناعات المعدنية والهندسية. فبات من المؤكد أن الضرر الناتج عن الحصار والإغلاق الأخير كان له أثر بالغ على مستويات نمو تلك القطاعات مما يهددها بالفشل وعدم القدرة على تنفيذ مخططاتها، ومما أربك كل الحسابات والخطط التنموية فأوقف عجلة خطة النمو الاقتصادي بجميع قطاعاته وسوف نستعرض الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني النحو التالي:

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

2.1 قطاع الإنشاءات والمقاولات.

يعتبر قطاع الإنشاءات من أكثر القطاعات تضرراً، حيث توقفت جميع مشاريع البناء والتطوير التي تنفذ في القطاع فعلى سبيل المثال: مشاريع (الأونروا) والتي تشكل مصدر دخل لما يزيد عن (121) ألف شخص وتعتبر مصدراً حيوياً للوظائف في غزة الذي يعاني من البطالة والفقر، وقدرت تكلفة المشاريع التي تم إيقافها؛ بسبب نقص المواد الخام ولوازم البناء من: الاسمنت والحديد و الحصمة بحوالي (93) مليون دولار¹.

كما توقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرائية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء ومن أهم المشاريع التي أوقفت مشروع تطوير شارع صلاح الدين بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 18 مليون دولار، كذلك أوقف العمل بمشروع تطوير شارع النصر والذي يعتبر من الشوارع التجارية الرئيسية في قطاع غزة .
(صفحة إلكترونية: www.aldameer.org)

وقد يبلغ مجموع قيمة المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات التي تم إيقافها وتعطيلها بنحو 160 مليون دولار بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشاريع أخرى. كذلك فقد لحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات، إذ توقفت جميع: مصانع البلاط، مصانع البلوك، مصانع الباطون الجاهزة، مصانع الانتزولوك، مصانع الرخام والجرانيت ، ومصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماماً. [صفحة إلكترونية: http://www.aldameer.org](http://www.aldameer.org)

2.2 مجال صناعة الخياطة.

إن استمرار الإغلاق أدى إلى خسارة فادحة لأصحاب مصانع الخياطة وصلت إلى (10) ملايين دولار كقيمه فعلية لنحو (مليون) قطعة ملابس كانت معدة لموسم الصيف، وجاهزة للتصدير للسوق الإسرائيلي. يذكر أن نحو 600 مصنع خياطة تشغل نحو (25) ألف عامل توقف عن العمل الكلي حيث إن (90%) من منتجات مصانع الخياطة للسوق الإسرائيلية و (10%) للسوق المحلي. كما توقف إنتاج الملابس للسوق المحلي؛ نتيجة عدم توفر الأقمشة وكلف الخياطة اللازمة لعملية التصنيع. وقد قدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الخياطة خلال الفترة

¹ - السيد جون غينغ، مدير عمليات الأونروا في غزة، مؤتمر الدول المانحة، عمان تشرين ثان/ 2007.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

السابقة بحوالي (20) مليون دولار؛ نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج و إلغاء العقود والصفقات المتفق عليها لموسم الصيف والشتاء. (مجلة البيادر السياسي - 2008/1/15).

2.3 مجال صناعه الأثاث.

تعتبر صناعة الأثاث من القطاعات الصناعية الحيوية في قطاع غزة، حيث لحقت بها أضراراً فادحة؛ نتيجة لتكدس كميات كبيرة من منتجات الأثاث الجاهزة للتصدير إلى الضفة الغربية وإسرائيل والتي قدرت بحمولة (400) شاحنة تقدر قيمتها بحوالي (8) ملايين دولار. ويذكر أن إنتاج الأثاث انخفض بنسبة 90% نتيجة عدم توفر المواد الخام الخاصة بصناعة الأثاث؛ مما تسبب بفقدان أكثر من (6000) عامل عملهم؛ نتيجة توقف هذا القطاع الحيوي عن الإنتاج. وقد قدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الأثاث خلال الفترة السابقة بحوالي (12) مليون دولار؛ نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج و إلغاء العقود والصفقات المتفق عليه للتصدير الخارجي والسوق المحلي. (<http://www.end-gaza-siege.ps>).

2.4 مجال الصناعات المعدنية والهندسية.

كما تسبب إغلاق المعابر في تدمير ما تبقى من الصناعات المعدنية و الهندسية والتي شملت: مصانع المسامير، مصانع السلك، مصانع سلك الجلي، شركات الألمنيوم، المخارط، ورش الحدادة، مصانع الأثاث المعدني، ومصانع السخانات الشمسية. كما تم إغلاق أكثر من 95% من الورش المصانع التي تعمل في هذا المجال؛ فأصبح ما يزيد عن (7000) عامل ممن يعملون في قطاع الصناعات المعدنية والهندسية بدون عمل؛ فبات هذا القطاع مهدد بالانهيار؛ بسبب عدم توفر المواد الخام، إضافة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي عملت على تدمير مئات المصانع والورش بشكل كامل خلال السنوات الماضية عن طريق القصف والتجريف. (www.paltoday.com/arabic/new).

2.5 مجال الصناعات الغذائية.

تعمل مصانع الأغذية في قطاع غزة منذ إغلاق المعابر بطاقة إنتاجية لا تتعدى 30% من الطاقة الإنتاجية الكلية؛ وذلك نتيجة للركود التجاري في الأسواق وعدم القدرة على تصدير المنتجات للضفة الغربية والخارج؛ نتيجة الإغلاق. يذكر بأن أكبر ثلاثة مصانع للمشروبات الغازية تشغل ما يزيد عن (900) عامل متوقفة عن العمل تماماً؛ بسبب نفاذ مادة (CO2) الصودا حيث لا تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي بإدخال هذه المادة الأساسية لإنتاج المشروبات الغازية، وقد قدرت إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة السابقة

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

بحوالي (3) ملايين دولار؛ نتيجة لتوقف المصانع عن الإنتاج وعدم القدرة علي تصدير المنتجات للضفة الغربية والخارج. (مؤسسة الضمير، تقرير حول أثار الحصار خلال ستة أشهر).

2.6 مجال السياحة.

لقد أصاب قطاع السياحة شلل كامل؛ فأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر والبالغ عددها (39) شركة ومكتب على الإفلاس؛ نتيجة إغلاق المعابر وعدم حرية السفر وضياع موسم العمرة، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية والبالغ عددها (12) فندقاً سياحياً تحتوي على (423) غرفة جاهزة لاستقبال النزلاء كما تدنت نسبة الإشغال إلي الصفر؛ نتيجة لإغلاق المعابر، و تأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها (25) مطعماً سياحياً حيث أصبحت جميعها مهتدد بالإغلاق؛ نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية. (<http://www.felesteen.ps/index>).

كما توقف العمل في مشروع إنشاء فندق (الموفمبك) في غزة، والذي تنفذه شركة المشتل للمشروعات السياحية. ويعتبر فندق (الموفمبك) والذي سيشمل (250) غرفة بالإضافة للخدمات والمرافق الأخرى من أهم المشاريع الاستثمارية السياحية في محافظات غزة. حيث تبلغ تكلفة إنشائه حوالي (35) مليون دولار وكان من المقرر افتتاح الفندق في عام/ 2006 ونتيجة لإغلاق المعابر؛ تم تأجيل الافتتاح؛ حتى تكتمل التجهيزات النهائية وقد أصبح الفندق جاهزاً بنسبة 97% وكان من المفترض أن يتم استيعاب أكثر من (300) موظف وعامل في الفندق في المرحلة الأولى للافتتاح. كما توقف العمل بمشروع الشاليهات المنفذ من قبل شركة المشتل والذي يتكون من (160) شاليه على شاطئ بحر غزة في المنطقة المقابلة للفندق وبتكلفة تقدر بحوالي (9) ملايين دولار.

2.7 مجال الاستثمار.

نتيجة لسياسة الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر؛ أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانكاسة كبيرة حيث تعد خسائر قطاع الاستثمار من أسوأ الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني وتتمثل تلك الخسائر في:-

- هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة؛ للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- هروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

— خسارة كل ما أنفقته السلطة الوطنية الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار؛ لجذب المستثمرين

- زعزعة الثقة لدى المستثمرين في فلسطين و قطاع غزة على وجه الخصوص.

2.8 مجال المستوردين والتجار.

تكبد نحو (2000) مستورد فلسطيني خسائر فادحة قدرت بحوالي (5) ملايين دولار شهرياً؛ نتيجة تراكم الحاويات في الموانئ الإسرائيلية والتي قدر عددها بحوالي (1500) حاوية فضلاً عن وجود حمولة (1000) حاوية مخزنة في مخازن خاصة خارج الميناء بخلاف ما تم تصريفه في الضفة الغربية وتحمل المستورد: رسوم أراضي الميناء ورسوم التخزين و أجرة الحاويات و تكلفة تخزين الحاويات في مخازن (ميناء أسدود) وتكلفة شراء حاويات لتخزين البضائع؛ للمحافظة عليها من التلف. وقد قدر إجمالي الخسائر المباشرة لقطاع المستوردين و التجار خلال الفترة السابقة بحوالي (25) مليون دولار؛ نتيجة لتوقف الواردات و إلغاء العقود والصفقات المتفق عليها، كذلك احتمالية إلغاء بعض الوكالات التجارية لتجار غزة؛ نتيجة توقف الاستيراد. (www.freegaza.ps)

وفي هذا السياق أشارت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (غيشا) ووكالة الغوث الإنساني (أوكسفام) إلى أنه منذ إغلاق معبر (المنطار) الذي يربط بين قطاع غزة وإسرائيل، وتجري عن طريقه التجارة الفلسطينية) توقف عن العمل نحو 75% من مؤسسات الصناعة في غزة.

(<http://www.aljazeera.net/NR/exeres>)

2.9 أثر الحصار على حرية النقل التجاري.

تعرض قطاع النقل التجاري إلى عده نكسات متتالية، أهمها منع دخول أكثر من (450) شاحنة نقل تجاري إلى إسرائيل لنقل البضائع من وإلى قطاع غزة منذ بدأ انتفاضة الأقصى ليقصر عملها على نقل البضائع من المعابر إلى داخل محافظات غزة؛ مما أدى إلى خسائر فادحة في قطاع النقل التجاري.

كذلك أدى إغلاق المعابر التجارية منذ بداية الحصار إلى تعطيل 90% من قطاع النقل التجاري، حيث يعتمد قطاع النقل على حركة البضائع الواردة والصادرة من وإلى قطاع غزة، إذ اقتصر العمل على نقل حمولة المساعدات الإنسانية إلى معبري (صوفا و كرم أبو سالم).

وبتاريخ 2007/10/28 تم إغلاق معبر (صوفا) ثم تم تحديد معبر (كرم أبو سالم) فقط لدخول البضائع المسموح بها كذلك تم تقليص عدد الشاحنات المسموح بدخولها إلى (30) شاحنة يومياً.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

أثر ذلك تعطل نحو (450) سائناً ممن كانوا يعملون على تلك الشاحنات، إضافة إلى تعطل أصحابها عن العمل، وحوالي (1000) عامل كانوا يقومون بتحميل ثم إفراغ حمولة الشاحنات الواردة والصادرة. (تقرير صادر عن الغرفة التجارية بغزة (<http://www.paltoday.com/arabic/new>)

كما أدى هذا الإغلاق: إلى عرقلة حركة البضائع وحظر استيراد المواد الخام وخاصة مواد البناء والمواد الإنشائية والصناعية للقطاع، ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج، وتقليص حجم ما يدخل إلى قطاع غزة من سلع إنسانية؛ مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الأساسية؛ جراء إغلاق المعابر التجارية وخاصة معبر (المنطار) التجاري.

2.10 أثر الحصار على القطاع الزراعي.

إن استمرار إغلاق المعابر هدد وما زال مواسم الزراعات التصديرية؛ مما سبب خسائر فادحة للمزارعين ناتجة عن عدم التمكن من تصدير منتجاتهم في مواسم التصدير ، كما تعرض أكثر من 80% من المحاصيل الزراعية للتلف؛ بسبب عدم السماح بدخول: الأسمدة الزراعية والأسمدة والحبوب والمبيدات والنايلون المستخدم في الحمائم الزراعية، مما أدى إلى فقد أكثر من (60) ألف عامل يعملون في القطاع الزراعي عملهم، حيث إن ما يزيد عن (45,000) عامل يعلمون بشكل دائم في القطاع الزراعي ويعولون ما يزيد عن (300,000) فرد ، بينما يعمل في مجال الأعمال الزراعية الموسمية ما يقارب (15,000) عامل فلسطيني؛ مما يؤدي إلى نتيجة مهمة مفادها وجود (60) ألف عاطل عن العمل في مجال القطاع الزراعي فقط.

واستناداً إلى تقرير صادر عن وزراء الزراعة بتاريخ 2007/11/11، نلاحظ بأنه وفقاً للنتائج الأولية وتقديرات وزراء الزراعة فإن الحصار قد ركز أساساً على حرمان المزارعين الفلسطينيين من مستلزمات الإنتاج الزراعي: كالأسمدة والمبيدات و مواد التعبئة والتغليف ، مما يجعل العمل في مجال الزراعة مغامرة اقتصادية غير محسوبة النتائج. (= <http://www.moa.gov.ps>)

وقد قرر التقرير أعلاه: بأن القطاع الزراعي تكبد خسارة مالية لا تقل قيمتها عن (125) مليون دولار لهذا الموسم، وذلك بوتيرة خسارة يومية قدرت بما لا يقل عن : (150) ألف دولار يومياً، بالإضافة إلى خسارة المزارعين؛ نتيجة تدني أسعار المواد الزراعية والتي قدرت بحوالي (6) ملايين دولار.

كما أن الحصار على قطاع غزة وحسب تقرير وزارة الزراعة يهدد بصورة كبيرة الصحة والأمن الغذائي وذلك بمنع استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني؛ مما أدى

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

إلى إغلاق العديد من مصانع الأعلاف ومزارع الدواجن والأبقار ومصانع الألبان وما رافقها من زيادة في التكلفة الإنتاجية وتدني قيمة الإنتاج.

2.11 تدهور القطاع المصرفي.

تراجع أداء القطاع المصرفي الفلسطيني في محافظات غزة؛ نتيجة إغلاق المعابر حيث تعطلت عمليات نقل الشيكات والأموال السائلة إلى محافظات غزة كما توقفت الاعتمادات المستندية؛ نتيجة توقف الاستيراد والكفالات الخاصة بالمشاريع حيث اقتصر عمل البنوك على أنشطة السحب والإيداع والتحويلات؛ فأصبحت البنوك تعمل بأقل من 40% من طاقتها. (www.mezan.org/site)

وتفاقمت المشكلة بعد أن أعلنت البنوك الإسرائيلية وقف تعاملها مع البنوك الفلسطينية و قطع البنوك الإسرائيلية تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية. وعليه أصبحت معظم البنوك في محافظات غزة لا تمتلك السيولة النقدية من العملات المختلفة؛ مما هدد بإغلاق أبوابها أمام المراجعين والمودعين؛ نتيجة عدم الإيفاء بالتزاماتها وذلك في حال استمرار عدم سماح الجانب الإسرائيلي بدخول الأموال إلى غزة.

2.12 البطالة والفقر.

ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص منذ بداية انتفاضة الأقصى قبل (سبع) سنوات، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الاقتصادي على قطاع غزة ثم بدأت تنتهج سياسة إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد بشكل مستمر ومنع العمال الفلسطينيين والبالغ عددهم في ذلك الوقت (120) ألف عامل من التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر. كما بدأ عدد العمال يتقلص داخل الخط الأخضر تدريجياً إلى أن وصل إلى الصفر، وبالتالي فقد قطاع غزة دخل يومي هام جداً من أجور العمال اليومية.

كما تفاقمت أزمة البطالة والفقر؛ نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ (ثمانية) أشهر؛ فارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل حاد؛ نتيجة توقف الحياة الاقتصادية بالكامل. وحسب آخر التقديرات بلغ معدل البطالة 80% ومعدل الفقر 90% في قطاع غزة وأصبح معظم السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من: (الأونروا) وبرنامج الغذاء العالمي والجمعيات المختلفة ومنح الحكومة الفلسطينية وإعاناتها للعمال. (www.insanonline.net)

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

3. واقع الإيرادات والنفقات الفلسطينية

منذ بداية انتفاضة الأقصى في نهاية عام/ 2000م، اخذ الوضع المالي للسلطة الفلسطينية منحى خطيراً حيث ازدادت حدة المشاكل المالية، مما انعكس سلباً على ميزانية السلطة الفلسطينية التي عانت من عجز مالي كبير على الرغم من تقديم العديد من الجهات المانحة مبالغ مالية كبيرة لدعم ميزانياتها.

ونتيجة لذلك الانخفاض الحاد في الإيرادات؛ فقد تأثر إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتياجات الأساسية بشكل سلبي، وهو ما تزامن مع ازدياد احتياجات المجتمع الفلسطيني لنفقات الطوارئ والمساعدات الاجتماعية، وبخاصة مع ارتفاع معدل الاعتداءات الإسرائيلية على مختلف المناطق والقطاعات في المناطق الفلسطينية المختلفة. وتمثل النهج التقشفي الذي اتبعته السلطة الوطنية الفلسطينية في تخفيض النفقات الجارية إلى حوالي (80) مليون دولار شهرياً في عام/ 2002 (التقارير المالية لسنة 2002، وزارة المالية)، وذلك بالمقارنة مع (93) مليون دولار في عام/ 2001 و(100) مليون دولار في عام 2000.

كما أن الفاقد المالي الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الفلسطيني بمختلف فروعته ساهم بشكل كبير في تعميق هذه الأزمة، فبنهاية عام/ 2002 تقلص إجمالي الدخل القومي الحقيقي بنسبة 38% من المستوى الذي كان عليه في عام/ 1999، حيث بلغت البطالة في نهاية عام/ 2002 نسبة 37% من القوى العاملة، بعد أن بلغت ذروتها بنسبة 45% في الربع الثالث. (الإصلاحات المالية في السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز الإعلام والمعلومات، 2003).

وعلى الرغم من تراجع الإيرادات العامة الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى من (90) مليون دولار شهرياً قبل الانتفاضة إلى حوالي (50) مليون دولار في سنة/ 2005. (التقارير المالية، وزارة المالية لسنة 2005)، وزيادة المصروفات؛ بسبب زيادة الأعباء الإضافية فقد تم تطبيق قانون الخدمة المدنية الجديد مع بداية عام/ 2004 والذي ترتب عليه مضاعفة الإنفاق العام بصورة غير مسبوقه حيث بلغت فاتورة الرواتب الشهرية حوالي (110) ملايين دولار للسنة المذكورة (التقارير المالية، وزارة المالية لسنة/ 2005).

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على القروض الخارجية لتصل في نهاية عام/ 2005 إلى ما يزيد عن (1.300) مليون دولار. (التقرير المالي 2005، وزارة المالية)، وذلك لمواجهة: النفقات الطارئة والوفاء بالتزاماتها المالية وتأمين رواتب الموظفين التي تضاعفت في نهاية عام/ 2005 بعد تعيين ما يزيد عن (18,000) موظف عسكري دفعة واحدة لتصل إلى (120) مليون دولار وذلك بداية من شهر يناير/ 2006. (التقرير المالي الربع سنوي، 2006).

3.1 تحليل الإيرادات العامة.

تعتبر دراسة حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية للفترة المالية من يناير إلى ديسمبر/ 2005 من المسائل الهامة، وتلك الفترة هي السابقة للحصار الاقتصادي الذي واكب الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، وقد تم اعتبار تلك السنة كسنة أساس بهدف المقارنة مع العامين 2006، 2007؛ لمعرفة حجم الفوارق في الإيرادات وبيان حجم الحصار الاقتصادي وأثره على مناحي الحياة في المناطق الفلسطينية، ومن ثم نركز على فترة ما بعد الحسم الأمني الذي انتهى بسيطرة (حماس) على القطاع والذي رافقه تشديد: الحصار الاقتصادي والمالي وإغلاق المعابر بين قطاع غزة والعالم الخارجي.

3.1.1 الإيرادات العامة للفترة ما بين يناير - ديسمبر/ 2005.

تمثلت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية ومنذ نشأتها من مجموع: المتحصلات الضريبية والرسوم الجمركية وإيرادات الداخلية وإيرادات المحاكم والتراخيص والتي بلغت ذروتها في عام/ 2005 حيث وصلت قيمة الإيرادات العامة (1.8) مليار دولار، شكلت إيرادات المقاصة نسبة 56% من إجمالي الإيرادات العامة بواقع (1.016) مليار دولار (وزارة المالية، التقرير السنوي 2005).

من الملاحظ: أن حوالي 56% من مجموع الإيرادات الوطنية يتم تحصيلها من خلال الجانب الإسرائيلي عبر الموائئ والمعابر الإسرائيلية وبرقابة فلسطينية محدودة تسمى (غرفة المقاصة)، وذلك وفقاً لاتفاقية (باريس) الاقتصادية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في عام/ 1994م، والتي اجمع العديد من الخبراء الاقتصاديين على أنها أهم عوامل التبعية الاقتصادية لإسرائيل. (برنامج دراسات التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2002، رام الله، فلسطين). وبالنظر إلى التقرير المالي للعام 2005 الصادر عن وزارة المالية: فإن حجم التمويل الخارجي المباشر لميزانية السلطة الفلسطينية بلغ (472) مليون دولار، حيث يشكل حوالي 26% من الإيرادات الوطنية، وهي أقل منذ نشأة السلطة الفلسطينية في عام/ 1994، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اشتراطات الدول المانحة ومطالبها بالإصلاح المالي، ومعارضتها لخطة زيادة الإنفاق التي أقرتها الحكومة التاسعة برئاسة السيد احمد قريع والتي أعدها وزير المالية السابق د. فياض. وما يؤكد ذلك تصريح السيد وزير الاقتصاد الوطني السابق مازن سنقرط، ومن قبله وزير المالية السابق الدكتور سلام فياض، ونائب رئيس الوزراء د. نبيل شعث، بخصوص الأزمة المالية الخانقة للسلطة الفلسطينية، ورفض الدول المانحة، في اجتماعها بلندن، طلب السلطة

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

الفلسطينية منحها مساعدات مالية عاجلة لدعم موازنتها وإن كان حجم التمويل الإجمالي بلغ حوالي (1.43) مليار دولار . (www.Arab2000.net/wnewsDetails)

3.1.2 مقارنة تحليلية للإيرادات الفلسطينية للعام 2005.

من خلال دراسة التقارير المالية للعام 2005، فقد تبين أن الإيرادات الوطنية انقسمت إلى شقين، الأول: الإيرادات المحلية، وهي التي تحصل ذاتياً من خلال أجهزة السلطة المختلفة ممثلة بالضرائب والرسوم على الخدمات ورسوم المحاكم وغيرها، ويتضح من الجدول رقم (1) أن قيمة الإيرادات المحلية بلغت (810) ملايين دولار منها (326) مليون دولار إيرادات ضريبية، أضيفت إليها (485) مليون دولار إيرادات غير ضريبية.

أما الشق الثاني فيتمثل في إيرادات المقاصة، وهي المبالغ التي تتم جبايتها مباشرة من قبل السلطات الإسرائيلية عبر الموائى والمعابر الإسرائيلية والضرائب المحصلة من قبل الجانب الإسرائيلي عن مشتريات سلع وخدمات يدفعها التاجر الفلسطيني للتجار الإسرائيليين بواسطة فواتير مقاصة، بلغت قيمتها (1.016) مليار دولار حسب الجدول رقم (1).

وبذلك بلغت إيرادات الضرائب (1.336) مليار دولار (إيرادات المقاصة وإيرادات الضرائب المحلية)، وهذا المبلغ يمثل ما نسبته 73% من إجمالي الإيرادات العامة أما النسبة الباقية 27% فتتمثل قيمة الإيرادات غير الضريبية والتي تشمل إيرادات طوابع البريد ورسوم الرخص وإيرادات المحاكم .

جدول رقم (1)

يوضح بيان بالإيرادات المالية للسلطة الفلسطينية للعام / 2005

إجمالي كلي:	إجمالي فرعي:	جزئي \$:	البيان:
			الإيرادات
			إيرادات محلية
		325.99	الإيرادات الضريبية
		484.84	الإيرادات غير ضريبية
	810.83		إجمالي الإيرادات المحلية
	1,016.57		إيرادات المقاصة
1,827.40			إجمالي الإيرادات العامة
	57.30		ضرائب مرجعة
1,770.10			صافي الإيرادات
	472.14		التمويل الخارجي
			مصادر تمويل أخرى
	131.24		تحويل مقاصة من المتأخرات السابقة
	169.32		تمويل من البنوك التجارية
	-122.05		صافي التغير في المتأخرات

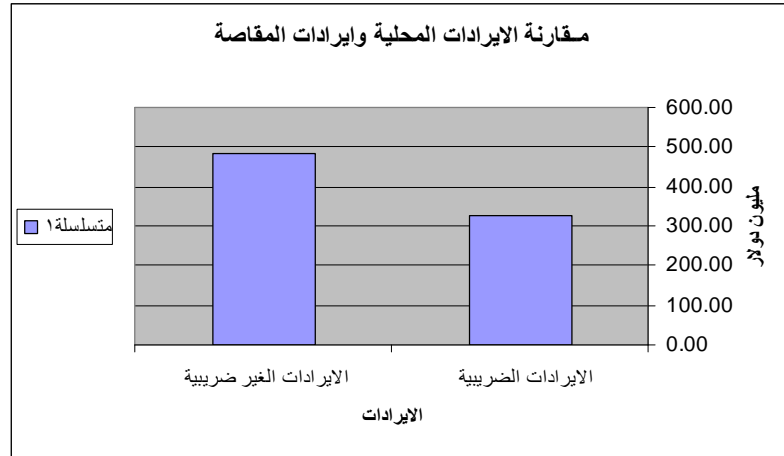
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية للعام / 2005.

والشكل رقم (1) يبين مقارنة توضيحية بين الإيرادات المحصلة ذاتياً من دوائر السلطة الفلسطينية، والمحصلة من قبل الطرف الإسرائيلي أو ما يسمى (بالتحصيل بالمقاصة) من خلال الموائى والمعابر الإسرائيلية. ومن الملاحظ أن قيمة ما يتم تحصيله من قبل الجانب الإسرائيلي يفوق ما يتم تحصيله ذاتياً؛ مما يعكس مدى تحكم صاحب القرار الإسرائيلي في موارد السلطة الفلسطينية.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

شكل رقم (1)

الفرق بين الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة للعام/ 2005



3.2 دراسة تحليلية للنفقات العامة للعام/ 2005م.

بلغت قيمة النفقات في عام/ 2005، مبلغ (2.464) مليار دولار. كما هو موضح في جدول رقم (2)، وقد انقسمت النفقات إلى شقين رئيسيين هما: جانب الرواتب، والأجور والبالغة (1.268) مليار دولار¹. فيما بلغت قيمة النفقات الجارية² و النفقات الرأسمالية³ مبلغ (810) ملايين دولار. في حين بلغت النفقات التطويرية⁴ مبلغ (56) مليون دولار. في حين بلغ صافي الإقراض مبلغ (330) مليون دولار⁵. خلاصة الموازنة العامة 2005، وزارة المالية، ملحق رقم(3).

¹ - هذه الرواتب والأجور غير شاملة مساهمة صندوق التقاعد السنوية وباقي النفقات التحويلية والتي تم تقديرها حسب موازنة 2005 بمبلغ (600) مليون دولار.

² - تشتمل النفقات الجارية على نفقات: القرطاسية، المطبوعات، الصيانة، والسفريات.

³ - تشتمل النفقات الرأسمالية على نفقات: شراء أجهزة، معدات، سيارات، ومشاريع غير ممولة.

⁴ - النفقات التطويرية هي ما يتعلق بمشاريع تنمية جديدة غير ممولة.

⁵ - ويمثل هذا المبلغ قيمة القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام التي تعاني من ضائقة مالية مثل شركة الكهرباء والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني وهي قروض قابلة للسداد حين توفر الإمكانيات للسداد.

جدول رقم (2)

تقرير الإنفاق المالي للعام 2005

البيان:	مبلغ جزئي: \$	إجمالي فرعي: \$	إجمالي كلي: \$
النفقات			
الرواتب والأجور			
مدنيون	781.09		
عسكريون	486.80		
إجمالي الرواتب والأجور		1,267.89	
نفقات جارية ورعوس مالية أخرى	809.92		
نفقات تطويرية	56.35		
صافي الإقراض	330.07		
إجمالي النفقات الأخرى وصافي الإقراض		1,196.34	
إجمالي النفقات وصافي الإقراض			2,464.23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية لعام/ 2005.

يتبين من الجدول رقم (2) أن نفقات الرواتب وصلت الى 60% من النفقات العامة بعد استثناء بند صافي الإقراض وما نسبته 52% من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض، وبذلك تعتبر الرواتب هي العبء الأكبر على موازنة السلطة الفلسطينية

3.3 مقارنة بين الإيرادات والنفقات لعام 2005.

إن استقرار الأرقام الواردة في جدول رقم (1) المتعلقة بالإيرادات، و جدول رقم (2) المتعلق بالنفقات يبين لنا حجم الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للفترة ما بين يناير إلى ديسمبر 2005 ، وهي الفترة التي سبقت استلام حماس للحكم وهي الفترة الأكثر استقرارا مقارنة مع سنوات الانتفاضة الثانية في ظل تهدة غير معلنة بين الطرف الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي. حيث غطت الإيرادات حوالي 74% من قيمة النفقات، وبذلك تكون نسبة العجز المالي 26% يتم تغطيتها من خلال الاقتراض الداخلي عبر: البنوك وصندوق الاستثمار أو التمويل الخارجي وبعض المنح الدولية.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

من الجدول رقم (2) يتبين أن هناك فارق كبير بين حجم النفقات البالغة (2.464) مليار دولار وحجم الإيرادات الوطنية البالغة (1.827) مليار دولار، أي بفارق وقدره (636) مليون دولار، تضاف لهذا المبلغ مرجعات الضريبة للشركات والمكلفين الآخرين بمبلغ (57.4) مليون دولار، وبالتالي وصل العجز الإجمالي إلى (694) مليون دولار. وهذا المبلغ يمثل عجزاً فعلياً؛ نتيجة لزيادة الإنفاق بصورة كبيرة في عام/ 2005؛ بفعل قرارات الحكومة التاسعة كما سبق الإشارة.

3.4 الإيرادات العامة للفترة من يناير - ديسمبر 2006:

استحوذ الشأن الاقتصادي منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة على قدر كبير من الاهتمام على الصعيد المحلي، وخاصة في ضوء تهديدات، ترجم معظمها إلى واقع، حيث قام الجانب الإسرائيلي بوقف تحويل مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من الإيرادات والتي قدرت بما لا يقل عن ثلثي الإيرادات المحلية للسلطة والتي تجبى من قبل إسرائيل. وبقطع المساعدات الاقتصادية الدولية باستثناء المساعدات ذات الطابع الإنساني. ويذكر أن حجم المساعدات الخارجية بلغ زهاء (مليار) دولار سنوياً خلال أعوام الانتفاضة الستة الماضية وحوالي (1,3) مليار دولار في عام 2005. سواء أكانت منحة أم قروضاً أم تمويل مشاريع (تقرير المنح والقروض، وزارة المالية، 2005).

وقد لاحظ المراقبون أن الحكومة التاسعة لم تتقدم بمشروع موازنتها للعام 2006 في الموعد المحدد لذلك حسب قانون الموازنة رغم انتهاء عام/ 2005، والتي كان من المفروض أن تقدم مشروع القانون إلى المجلس التشريعي في شهر تشرين أول نوفمبر/ 2005. (قانون تقديم الموازنة العامة)؛ مما أثار شكوكاً لدى الكثير من الخبراء حول نوايا مبيته لدى بعض أقطاب السلطة الفلسطينية أرادت منها إغراق الحكومة العاشرة حتى قبل ظهور نتائج الانتخابات في متاهة مالية غير مسبوقه وذلك ما سنتناوله لاحقاً بمزيد من التحليل.

ويذكر أن مشروع الموازنة لعام 2006 لم يتم تقديمه للمجلس التشريعي؛ وبذلك مثل تجاوزاً دستورياً حسب ما أكدته لجنة الموازنة في المجلس التشريعي، والتي بدورها انتقدت الجهات التنفيذية قائلة: إنها لم تستطع أن تقوم بإيصال رسائل مقنعة إلى الدول المانحة كما لم تستعد كفاية لمواجهة الأزمة الحالية إلى أن وصل الأمر إلى أوضاع في غاية الصعوبة، وفي ذلك الاتجاه قال د. سعدي الكرنز، رئيس لجنة الموازنة في المجلس التشريعي في حديثه "العرب 2000" أن العجز في موازنة السلطة للعام/ 2006 بلغ حوالي (950) مليون دولار، وإذا ما أضفنا المقترحات كصندوق الرعاية الاجتماعية، وزيادة مخصصات البطالة، ومخصصات أسر الشهداء، ونفقات التطوير الأساسية، سيصل العجز إلى (مليار و200) ألف دولار. (www.Arab2000.net/wnewsDetails).

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

ويذكر أن الحكومة العاشرة التي شكلت في عقب الانتخابات التشريعية الثانية بتاريخ 2006/1/25 لم تقدم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2006 للمجلس التشريعي، وللخروج من الإشكال القانوني المتعلق بعدم تقديم مشروع قانون موازنة 2006 في موعده، وعدم قدرة الحكومة العاشرة على تقديمه فيما بعد؛ نتيجة لعدم وضوح الضمانات التمويلية، وتراجع الإيرادات بشكل حاد؛ بسبب احتجاز إسرائيل لأموال الضرائب الفلسطينية التي تتولى جمعها نيابة عن الجانب الفلسطيني، والحصار الاقتصادي والمالي المشدد، الذي فرض على السلطة الوطنية وعلى التعاملات البنكية معها. (شؤون تنمية، العدد، 33/2007) وتجاوزاً للأزمة القانونية؛ فقد قام المجلس التشريعي بتاريخ 29 آذار/ 2006 بإقرار مشروع قانون، بشأن تقديم إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، للسنة المالية/ 2006، منحت الحكومة بموجب ذلك القانون فرصة لتقديم موازنة عام 2006 حتى تاريخ 2006/5/31، كما تضمن تمديد العمل بألية الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 لكل شهر وفقاً لموازنة السنة المالية 2005.

3.4.1 بيان الإيرادات المالية للعام 2006:

تمثلت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية من مجموع: المتحصلات الضريبية والرسوم الجمركية وإيرادات الداخلية وإيرادات المحاكم والتراخيص، وتلك الإيرادات لم تتجاوز في مجموعها في عام/ 2006 ما نسبته 20% من إيرادات عام/ 2005، كما هو مبين في الجدول رقم (3). حيث وصلت قيمة الإيرادات العامة (357) مليون دولار فقط، في حين شكلت إيرادات المقاصة نسبة 19% فقط من إجمالي الإيرادات العامة بواقع (68) مليون دولار (وزارة المالية، التقرير السنوي 2006).

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

جدول رقم (3)

بيان بالإيرادات الفلسطينية حسب نوعها

البيان	جزئي \$	إجمالي جزئي \$	إجمالي كلي \$
الإيرادات			
إيرادات محلية			
الإيرادات الضريبية	205.26		
الإيرادات الغير ضريبية	83.89		
المحلية إجمالي الإيرادات		289.15	
إيرادات المقاصة		68.68	
إجمالي الإيرادات العامة			357.83
ضرائب مرجعة		6.23	
صافي الإيرادات			351.60

المصدر: إعداد الباحثين من واقع بيانات التقرير المالي للعام 2006، وزارة المالية، التقرير السنوي، 2006
كما هو ملاحظ من الجدول السابق فإن حجم الإيرادات الوطنية قد تراجع بصورة كبيرة عما هو الحال في عام 2005 حيث بلغ صافي الإيرادات (351.6) مليون دولار مقارنة مع (1.770) مليار دولار في عام 2005 أي: ما نسبته 20% فقط، ويعود ذلك التراجع في قيمة الإيرادات لأسباب عديدة أهمها حجب إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي وأسباب داخلية يتم التطرق إليها لاحقاً.

من الجدول رقم (3) يتضح أن إيرادات المقاصة بلغت 68 مليون دولار بنسبة 20% مقارنة بإيرادات لعام 2006 ويعتبر هذا المبلغ هو الأقل منذ إنشاء السلطة الفلسطينية مع العلم بأن المبلغ المقدر لإيرادات المقاصة يصل إلى (60) مليون دولار شهرياً.

3.4.2 دراسة تحليلية للنفقات العامة لعام/ 2006م.

بلغ تقدير النفقات لعام 2006م¹ نحو (2,700) مليون دولار، منها: مبلغ (2,450) مليون دولار نفقات جارية، ومبلغ (271) مليون دولار نفقات تطويرية. (وزير المالية، 2006/5/31)

كما بلغ إجمالي النفقات خلال النصف الأول من عام 2006 نحو (744.26) مليون دولار، كان نصيب الرواتب والأجور منها (565,87) مليون دولار، والنفقات الجارية والرأسمالية (176,14) مليون دولار، والنفقات التطويرية (2,25) مليون دولار، وبلغ عجز الموازنة نحو (609) مليون دولار خلال تلك الفترة. (تقرير د.سمير ابو عيشة، أمام التشريعي، 2006).

ووفقاً للجدول رقم (4)، فإن إجمالي النفقات وصافي الإقراض لعام 2006 بلغ (1,728) مليون دولار، في حين بلغ إجمالي النفقات (1,573) مليون دولار، أما مقدار الرواتب والأجور فبلغ (1,181) مليون دولار، أما النفقات الجارية والرأسمالية فبلغت (384) مليون دولار، والنفقات التطويرية (8,48) مليون دولار، أما عجز الموازنة فبلغ (1,376) مليون دولار.

وقد بلغ إجمالي الرواتب والأجور المستحقة عام 2006 نحو (1,181) مليون دولار، إلا أنه لم يدفع من فاتورة الرواتب لموظفي القطاع العام سوى 47,6% من مستحقاتهم ومن ثم تحول العجز النقدي في موازنة السلطة إلى متأخرات على الحكومة لصالح موظفيها والمتعاملين معها.

¹ - هذا التقدير كما جاء في خطاب وزير المالية، عن الأداء المالي للسلطة الوطنية المقدم للمجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2006/5/31

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

جدول رقم (4)

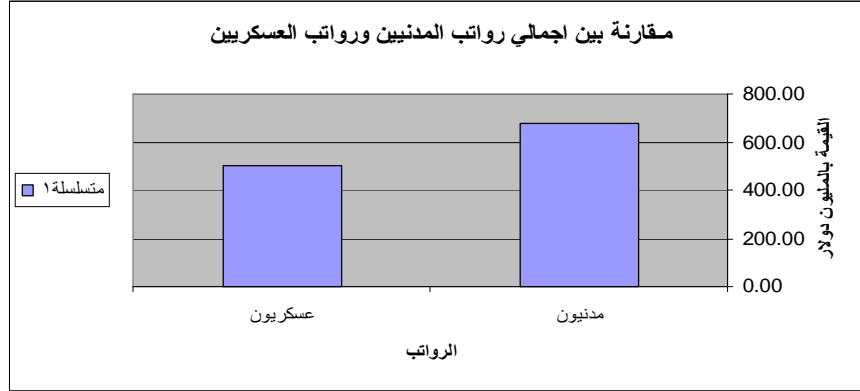
يوضح تفصيل النفقات للعام 2006

إجمالي كلي \$	إجمالي جزئي \$	جزئي \$	البيان
			النفقات
			الرواتب والأجور
		678.19	مدنيون
		502.81	عسكريون
	1,181.00		إجمالي الرواتب والأجور
		384.14	نفقات جارية ورأس مالية أخرى
		8.48	نفقات تطويرية
	154.42		صافي الإقراض
	547.04		إجمالي النفقات الأخرى وصافي الإقراض
1,728.04			إجمالي النفقات وصافي الإقراض
-1,376.44			فائض/عجز

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تقارير وزارة المالية لسنة 2006 المنشورة على الصفحة الالكترونية للوزارة من البيان التوضيحي السابق تبين أن حجم الرواتب والأجور بلغ (1,181) مليون دولار مقارنة مع (392.5) مليون دولار نفقات جارية ورأسمالية أي: بنسبة 75% من إجمالي النفقات باستثناء صافي الإقراض، فيما مثلت النفقات الجارية والتطويرية ما نسبته 25%. فيما مثلت رواتب المدنيين والبالغة (678) مليون دولار ما نسبته 57% من إجمالي ما ينفق على الرواتب، فيما مثلت رواتب العسكريين والبالغة (502) مليون دولار نسبة 43% من إجمالي الرواتب، والشكل رقم (2) يوضح ذلك.

شكل رقم (2)

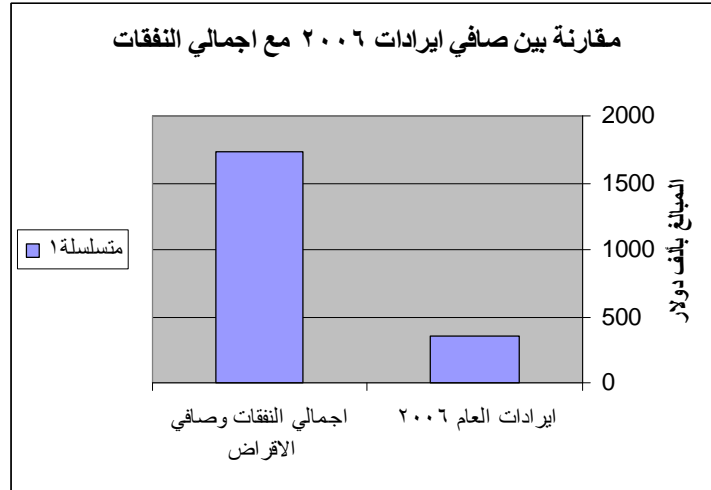
المقارنة بين رواتب المدنيين والسكريين لعام/ 2006



وللمقارنة بين إيرادات عام 2006 مع النفقات الخاصة بنفس العام، يتضح من الشكل رقم (3) أن حجم الإيرادات لعام 2006 بلغ (357) مليون دولار في حين أن النفقات العامة بلغت (1,728) مليون دولار؛ مما يعني أن هناك عجزاً مالياً يزيد عن (1,350) مليون دولار كما أن الإيرادات لم تغط سوى 20% من النفقات العامة، ويرجع السبب إلى: التراجع الحاد في الإيرادات المحلية، وحجز الجانب الإسرائيلي لإيرادات المقاصة، إضافة للتراجع في التمويل الأجنبي وعدم تمكن الحكومة من إدخال أموال الدعم العربي والإسلامي عبر البنوك.

شكل رقم (3)

بيان توضيحي للمقارنة بين إيرادات 2006 ونفقاتها



واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

3.5 مقارنة بين الإيرادات والنفقات لعام 2005 و عام 2006.

لقد بلغ العجز المالي ذروته في عام 2006؛ ويرجع ذلك إلى المصاعب التي وضعت في وجه الحكومة العاشرة في محاولة لإفشالها من قبل أطراف محلية وإقليمية ودولية، وكانت معالم تلك الصعوبات واضحة للعيان حيث قام الجانب الإسرائيلي بحجز أموال المقاصة التي تشكل 60% عادة من إجمالي الإيرادات العامة كما سبق تفصيله.

أما على صعيد أداء الحكومة المالي فإن الوضع المالي الفعلي بما يتضمنه من إيرادات و نفقات للسلطة الوطنية في عام 2006 كان أفضل منه عن عام 2005، حيث جاء في التقرير نصف السنوي الأول الذي قدمه القائم بأعمال وزير المالية بتاريخ 2006/8/29: أن إيرادات السلطة خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2006 بلغت (2.735) مليون شيكل، حيث فاقت إيرادات السلطة لذات الفترة من عام 2005 والتي بلغت (2.618) مليون شيكل (ما يعادل 630 مليون دولار) أي: بزيادة مقدارها (110) مليون شيكل (25 مليون دولار). علماً بأن ذلك لا يمثل الإيرادات الفعلية التي وصلت الخزينة العامة، فقد قامت إسرائيل باحتجاز مبلغ (2.076) مليون شيكل منها حوالي (477) مليون دولار، مما يعني انخفاض الإيرادات المتاحة بحوالي 60% مقارنة بنفس الفترة من عام 2005. في الوقت الذي أشار التقرير نصف السنوي الأول 2006 إلى تراجع الإيرادات الفعلية بنحو 60% بالمقارنة مع النصف الأول من عام 2005. (تقرير القائم بأعمال وزير المالية، أمام المجلس التشريعي، بتاريخ 2006/8/29) والجدول رقم (5) يشير إلى تراجع كبير في حجم الإيرادات المحصلة لعام 2006 عنه في عام 2005، حيث يلاحظ مدى ذلك التراجع في أنواع الإيرادات الوطنية سواء أكانت المحصلة ذاتياً أم المحصلة من خلال الجانب الإسرائيلي.

جدول رقم (5)

البيانات المالية المتعلقة بإيرادات عامي 2005 و 2006

2005		2006		البيان:
إجمالي \$:	جزئي \$:	إجمالي \$:	جزئي \$:	
				إيرادات محلية
	325.99		205.26	الإيرادات الضريبية
	484.84		83.89	الإيرادات غير الضريبية
	810.83		289.15	إجمالي الإيرادات المحلية

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

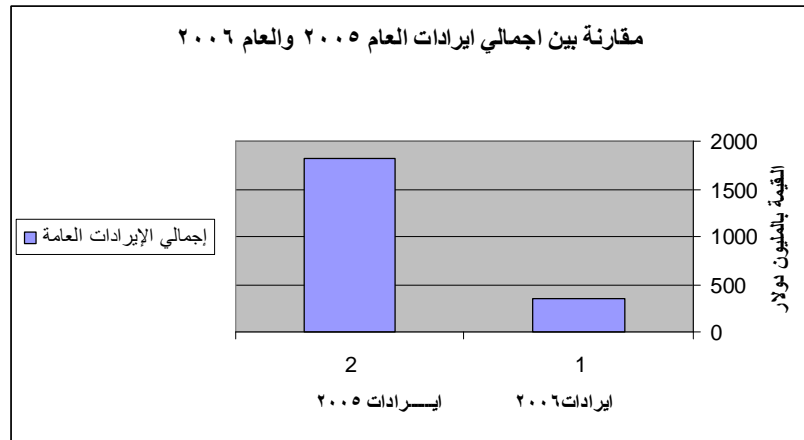
1,016.57	68.68		إيرادات المقاصة
1,827.40	357.83		إجمالي الإيرادات العامة
57.3	6.23		ضرائب مرجعة
1,770.10	351.6		صافي الإيرادات

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تقارير وزارة المالية، لسنة 2005 و 2006، المنشورة على الصفحة الالكترونية للوزارة

وفي مقارنة بين إجمالي إيرادات عام/ 2005 وإيرادات عام/ 2006، فكما هو مبين في الشكل رقم (4)، فإن إيرادات عام 2005 بلغت (1,827) مليون دولار في حين بلغت (357.8) مليون دولار عام/ 2006، أي: بنسبة 19.5% وهذا المبلغ لا يكفي لسداد ريع النفقات المتعلقة بنفس الفترة.

شكل رقم (4)

بيان توضيحي للمقارنة بين إيرادات عام 2005 وإيرادات عام 2006

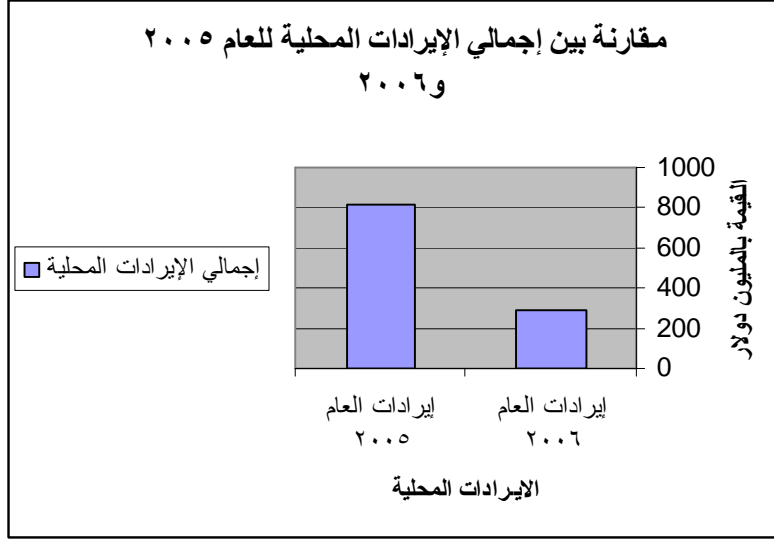


وفي مقارنة بين الإيرادات المحلية لعام 2005 و عام 2006، يظهر من الشكل رقم (5) أن هناك تراجع كبير في حجم الإيرادات المحلية لعام 2006 عنه في عام 2005، حيث بلغت (289) مليون دولار مقارنة مع (810) مليون دولار للعام 2006، وقد بلغ ذلك التراجع مبلغ (521) مليون دولار.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

شكل رقم (5)

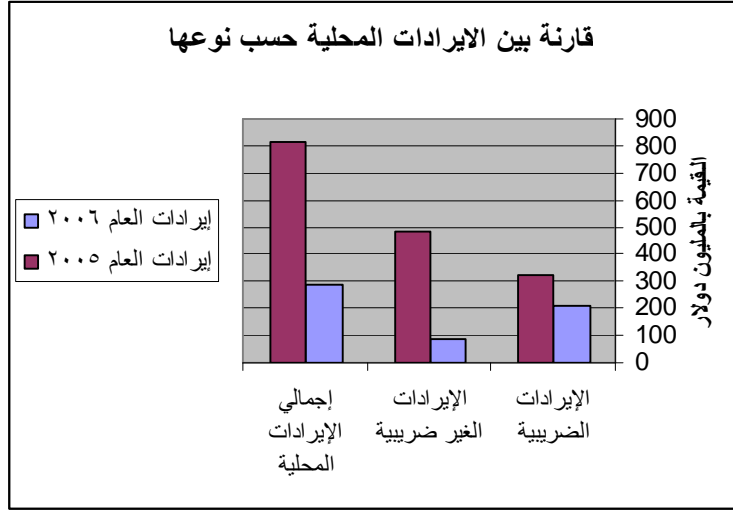
بيان توضيحي للمقارنة بين إيرادات عامي 2005 و2006



وقد أظهرت المقارنة بين الإيرادات المحلية حسب نوعها لعامي 2005 و 2006 أن هناك تراجع حاد في الإيرادات بأنواعها المختلفة سواء أكانت الإيرادات الضريبية أم غير الضريبية للفترة من يناير إلى ديسمبر/ 2006 مقارنة مع نفس الفترة للعام 2005 كما هو موضح في الشكل رقم (6).

شكل رقم (6)

مقارنة الإيرادات المحلية لعامي: 2005، 2006 حسب نوعها

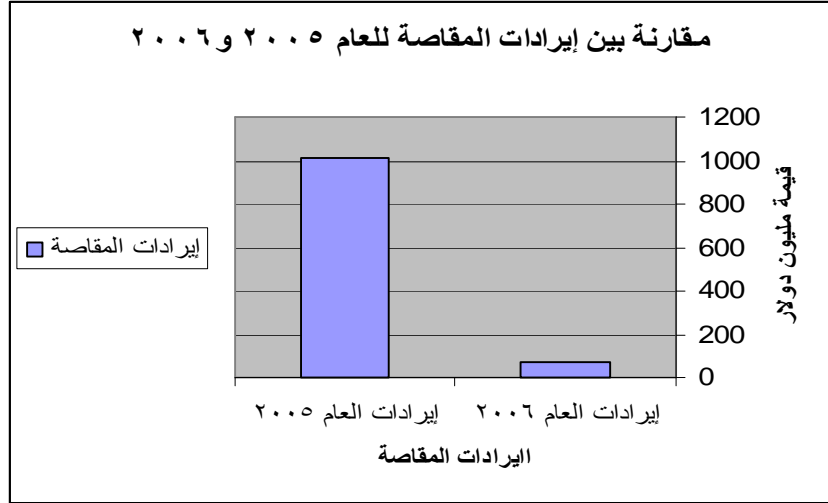


وفي مقارنة بين إيرادات المقاصة لعامي 2005، 2006 ، فإن تراجعاً كبيراً حصل في الإيرادات الناتجة عن عملية المقاصة التي تحصلها السلطات الضريبية في الجانب الإسرائيلي، حيث بدأ حصار على تلك الأموال منذ فبراير وحتى ديسمبر / 2006، وأن مبلغ (68) مليون دولار هي ما تم دفعه في يناير / 2006 قبل تسلم الحكومة العاشرة زمام الأمور. وبالنظر إلى الشكل رقم (7) نجد أن نسبة إيرادات المقاصة مقارنة مع عام 2005 بلغت حوالي 7% في العام 2005؛ مما كان له الأثر الكبير على قدرة الحكومة في التحكم في إيراداتها والاستجابة لمتطلبات الإنفاق المعتمدة بصورة كبيرة على إيرادات المقاصة.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

شكل رقم (7)

بيان مقارنة بإيرادات المقاصة لعامي 2005 و2006



مقارنة تحليلية للنفقات بين عامي 2005، 2006.

من الجدول رقم (6) نتبين أن قيمة ما يدفع لتغطية الرواتب والأجور مثل النسبة الأكبر من النفقات التي تتحملها موازنة السلطة الفلسطينية، حيث بلغت في عام/ 2005 مبلغ (1,267) مليون دولار وفي عام/ 2006 مبلغ (1,181) مليون دولار فقط وذلك بفارق يبلغ (87) مليون دولار لصالح الفترة من يناير إلى ديسمبر/2006، على الرغم من تعيين ما يزيد عن (18,000) موظف عسكري مع نهاية/ 2005 لتتحمل الحكومة العاشرة عبء هذه الزيادة، يضاف إلى أولئك تعيين ما يزيد عن (5000) عنصر في القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، إضافة لما يقرب من (4000) موظف مدني في سلك التعليم والصحة ومرافق أخرى (إحداثيات عام/ 2006، وزارة المالية)

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في التوظيف، فإن الإنفاق العام للسلطة الفلسطينية قد تراجع بنسبة 36% خلال عام/ 2006 مقارنة بعام 2005، فيما بلغت نسبة التراجع في بند الرواتب والأجور من الإنفاق العام حوالي 32%، والتراجع في النفقات التشغيلية بحوالي 38%، في حين اقتربت قيمة النفقات التطويرية من الصفر مقابل حوالي (35) مليون دولار أمريكي في عام 2005. ويعود السبب في تراجع الإنفاق بشكل كبير إلى عدم قدرة الحكومة العاشرة على تغطية فواتير تلك النفقات؛ بسبب نقص الإيرادات؛ وتوقف الدعم المباشر.

جدول رقم (6)

مقارنة بين نفقات 2005، 2006 حسب النوع

2006		2005		البيان
كلي 2006:	جزئي 2006:	كلي 2005:	جزئي 2005:	النفقات:
				الرواتب والأجور
	678.19		781.09	مدنيون
	502.81		486.8	عسكريون
1,181.00		1,267.89		إجمالي الرواتب والأجور
	384.14		809.92	نفقات جارية ورأس مالية أخرى
	8.48		56.35	نفقات تطويرية
	392.62		866.27	إجمالي النفقات الأخرى
	154.42		330.07	صافي الإقراض
547.04		1196.34		إجمالي النفقات الأخرى وصافي الإقراض
1,728.04		2,464.23		النفقات وصافي الإقراض إجمالي

المصدر: إعداد الباحثين من واقع تقارير وزارة المالية لعامي: 2005 و 2006، المنشورة على الصفحة الالكترونية للوزارة

4 نتائج التحليل واختبار الفرضيات

4.1 فيما يتعلق بمواصفات العينة.

بعد أن تم توزيع صحائف الاستبانة على مفردات العينة، تم استرداد (42) استبانة من أصل (51) استبانة جميعها من قطاع غزة نظرا لصعوبة التواصل مع الضفة الغربية، و الاستبانة موزعة حسب الجنس والمؤهل والوظيفة وغير ذلك كما يظهر من الجداول التالية:

فيما يتعلق بجنس أفراد العينة، فالجدول رقم (7) بين أن حوالي 93% من مفردات العينة هم من الذكور، مقابل حوالي 7% فقط من الإناث. ولعل السبب في ذلك يرجع غالبا إلى أن معظم المستخدمين في المناصب العليا وكذلك معظم الأكاديميين من حملة الدرجات العليا في المجالات: التجارية والمالية والاقتصادية هم من الذكور، فجاءت العينة على هذا النحو.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

الجدول رقم (7) توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ذكر	38	90.5	92.7	92.7
أنثى	3	7.1	7.3	100.0
Total	41	97.6	100.0	
Missing System	1	2.4		
Total	42	100.0		

أما فيما يتعلق بالفئة العمرية لمفردات العينة، فيلاحظ أن النسبة الكبرى بحوالي 49% هي من الفئة العمرية المتوسطة، ما بين (30-39) سنة كما سيظهر في الجدول رقم (8)، ولعل السبب المباشر لذلك، الاستقالات المبكرة التي شجعت عليها الحكومة كطريق لتوفير فرص عمل للفئات الشابة للحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية.

الجدول رقم (8) توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid من ٢٠ - ٢٩ سنة	11	26.2	26.8	26.8
من ٣٠ - ٣٩ سنة	20	47.6	48.8	75.6
من ٤٠ - ٤٩ سنة	10	23.8	24.4	100.0
Total	41	97.6	100.0	
Missing System	1	2.4		
Total	42	100.0		

وفيما يتعلق بمكان العمل الخاص بعينة الدراسة، فحوالي 19.5% من مفردات العينة وزعت لمؤسسات حكومية، في حين حوالي 22.2% وزعت لأفراد في مؤسسات غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وقد وزعت النسبة الأكبر على أكاديميين فلسطينيين بحوالي 58.3% كما يظهر في الجدول رقم (9). ولعل هذا التوزيع يشير إلى مدى حرص الباحثين على استجلاب آراء الأطياف الفلسطينية المختلفة من أكاديميين وباحثين وعاملين في الهيئات الحكومية والأهلية، مما يكون له فائق الأثر في الحصول على نتائج أقرب دقة وموضوعية، ويستفاد منها في تقديم التوصيات المناسبة للمهتمين وصناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (9) توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل

مكان العمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid وزارة	6	14.3	16.7	16.7
هيئة حكومية	1	2.4	2.8	19.4
جامعة	21	50.0	58.3	77.8
مؤسسة غير حكومية	8	19.0	22.2	100.0
Total	36	85.7	100.0	
Missing System	6	14.3		
Total	42	100.0		

أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي لمفردات العينة، فالجدول رقم (10) يشير إلى أن غالبيتهم من الباحثين: والأكاديميين بنسبة 71%، في حين حوالي 12% موظفا عاديا وحوالي 17% يشغل منصب مدير في إحدى الوزارات أو الهيئات الحكومية أو غيرها.

الجدول رقم (10) توزيع مفردات العينة حسب المسمى الوظيفي للأفراد

مسمى الوظيفة التي تعمل بها

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid موظف عادى	5	11.9	11.9	11.9
مدير	7	16.7	16.7	28.6
أكاديمي أو باحث	30	71.4	71.4	100.0
Total	42	100.0	100.0	

وفيما يتعلق بالدرجة العلمية لمفردات العينة فنجد الجدول رقم (11) يفصل الدرجة العلمية لها على النحو التالي: 66% يحملون الدرجات العليا من ماجستير ودكتوراه، منهم 24% من حملة الدكتوراه، مما يشير إلى المستوى الأكاديمي العالي لمفردات العينة مما يؤكد مدى الاستفادة من آراء مفردات العينة حسب نتائج التحليل.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

الجدول رقم (11) توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid دبلوم	3	7.1	7.3	7.3
بكالوريوس	11	26.2	26.8	34.1
ماجستير	17	40.5	41.5	75.6
دكتورة	10	23.8	24.4	100.0
Total	41	97.6	100.0	
Missing System	1	2.4		
Total	42	100.0		

4.2 فيما يتعلق باختبار الفرضيات:

بهدف اختبار الفرضيات؛ قام الباحثان باستخدام اختبار الإشارة اللامعلمي (sign test) الذي يستخدم في حالة البيانات الوصفية أو الموزعة بشكل غير طبيعي، ذلك أن البيانات الخاصة بالبحث هي من نوع البيانات الوصفية.

وفي سبيل اختبار تلك الفرضيات؛ قام الباحثان باستخدام اختبار الإشارة (sign test) لكل فقرة من فقرات كل محور على حدة، إضافة إلى استخدام اختبار الإشارة لمتوسط الفقرات ضمن المحور الواحد. اختبار الإشارة لكل فقرة من الفقرات يبين مدى معنوية الفروقات في كل فقرة، كما أن اختبار الإشارة لمتوسط فقرات كل محور يختبر الفرضية التي يناقشها ذلك المحور بالإثبات أو النفي.

1- اختبار فرضية تأثير إعادة تقييم بعض الاتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي على زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية الذاتية.

بالنظر إلى الجدول رقم (12) نجد أن هناك تأثير معنوي إحصائي لجميع الفقرات التي تناقش مسائل مختلفة فيما يتعلق بالاتفاق مع الجانب الإسرائيلي. ويؤكد ذلك أن مستوى المعنوية من جانبيين يبلغ الصفر في كل الفقرات؛ مما يؤكد وجود التأثير الطردي ويثبت القضية بشكل أولي. ولمعالجة المحور بالكامل؛ تم إضافة اختبار الإشارة لمتوسط تلك الفقرات والمتمثل بالفقرة الأخيرة ضمن الجدول رقم (12).

وذلك الاختبار يثبت الفرضية السابق مناقشتها، كما ويؤكد ضرورة إعادة النظر في اتفاق (باريس) ضمن ما ظهر في الفقرات الخاصة بذلك المحور، كما أنه يتفق مع الرؤية الأكاديمية حول اتفاق باريس عموماً، حيث يرى الباحثون والاقتصاديون الفلسطينيون ضرورة إعادة النظر

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

في ذلك الاتفاق أو إلغائه؛ نظراً لما له من آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الإيرادات الذاتية الفلسطينية.

الجدول رقم (12) اختبار الإشارة للمحور المتعلق بأثر الاتفاقات على التحصيل
Binomial Test

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
تّ باريس يقلل تحصيل الضرائب	Group 1 <= 3	35	.92	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	3	.08		
	Total	38	1.00		
السماح بتخفيض ضريبة القيمة المضافة يقلل الضرائب	Group 1 <= 3	30	.83	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	6	.17		
	Total	36	1.00		
تحصيل الضرائب عبر الطرف الإسرائيلي يقلل الحصيلة	Group 1 <= 3	36	.88	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	5	.12		
	Total	41	1.00		
اتفاق باريس حرية الاستيراد من ل العربية يقلل حصيلة الإيرادات	Group 1 <= 3	38	.97	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	1	.03		
	Total	39	1.00		
ود على استيراد المواد الخام يقلل حصيلة الإيرادات	Group 1 <= 3	37	.95	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	2	.05		
	Total	39	1.00		
نظام المقاصة يعف حصيلة الإيرادات	Group 1 <= 3	26	.84	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	5	.16		
	Total	31	1.00		
ضعف التزام الجانب الإسرائيلي ود الاتفاق يعف قدرة الفلسطينيين على التحصيل	Group 1 <= 3	36	.88	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	5	.12		
	Total	41	1.00		
عدم مراجعة بنود الاتفاق بحرم انب الفلسطيني من إيرادات مالية إضافية	Group 1 <= 3	31	.97	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	1	.03		
	Total	32	1.00		
فعل الاتفاقية الفلسطينية الأردنية يسهم في زيادة الإيرادات	Group 1 <= 3	29	.91	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	3	.09		
	Total	32	1.00		
معل الاتفاقية الفلسطينية المصرية يسهم في زيادة الإيرادات	Group 1 <= 3	33	.92	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	3	.08		
	Total	36	1.00		
نعيل الاتفاقية الفلسطينية الأوربية يسهم في زيادة الإيرادات	Group 1 <= 3	33	.94	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	2	.06		
	Total	35	1.00		
اتفاق	Group 1 <= 3	42	1.00	.50	.000 ^a
	Total	42	1.00		

a. Based on Z Approximation.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

2- اختبار فرضية تأثير إعادة تقييم بعض القرارات الصادرة عن الجهات المشرفة ذات العلاقة على تخفيض قيمة العجز المالي في الموازنة الجارية.

بملاحظة نتائج الجدول رقم (13) تبين أن التشريعات المقترحة سيكون لها أثراً معنوياً على تخفيض العجز المالي حسب رؤية مجموعة الخبراء والمهنيين في عينة الدراسة.

إلا أنه لا يظهر تأثير إحصائي لقانون تشجيع الاستثمار أو لزيادة نسب الضرائب وشرائحها على زيادة العوائد الضريبية. وباستخدام اختبار الإشارة لمتوسط فقرات هذا المحور تبين أن للتشريعات عموماً ولإعادة تقييم عدد من القرارات أثر إحصائي على زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، الأمر الذي يثبت الفرضية من الناحية الإحصائية.

الجدول رقم (13) اختبار الإشارة للمحور المتعلق بأثر التشريعات على التحصيل

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
Group 1 Group 2 Total	<= 3	13	.46	.50	.851 ^a
	> 3	15	.54		
		28	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	12	.40	.50	.362 ^a
	> 3	18	.60		
		30	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	27	.73	.50	.008 ^a
	> 3	10	.27		
		37	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	38	.95	.50	.000 ^a
	> 3	2	.05		
		40	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	26	.81	.50	.001 ^a
	> 3	6	.19		
		32	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	35	.92	.50	.000 ^a
	> 3	3	.08		
		38	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	38	.97	.50	.000 ^a
	> 3	1	.03		
		39	1.00		
Group 1 Total	<= 3	37	1.00	.50	.000 ^a
		37	1.00		
Group 1 Group 2 Total	<= 3	39	.95	.50	.000 ^a
	> 3	2	.05		
		41	1.00		

a. Based on Z Approximation.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

وبالنسبة للفقرة الأولى من الجدول، حيث ليس للعلاقة معنوية إحصائية، ففيه إشارة إلى ضرورة إعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار بما يخدم الواقع الفلسطيني ويتفق معه، وبما يساهم في زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية، حيث التأثير أيضا ليس معنويا من الناحية الإحصائية، فإنه يشير إلى أن اقتراح زيادة نسب ومعدلات الضرائب لن يساهم في زيادة العائدات الضريبية حسب رؤية عينة الدراسة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الفقر المدقع. كما أشارت النتائج إلى عدم موافقة عينة الدراسة على ذلك القرار بل رغبتهم في التوجه نحو آليات مختلفة للعمل على زيادة إيرادات السلطة الفلسطينية.

3- اختبار فرضية أثر وجود ضوابط في عملية إعداد الموازنة والانتقال إلى موازنة البرامج والأداء على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات.

أشار اختبار الإشارة المستخدم في التحليل إلى وجود تأثير معنوي لكافة فقرات هذا المحور على زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق والأداء الحكومي، إضافة إلى متوسط هذه المحاور جميعا كما يظهر في الجدول رقم (14) والفقرة الأخيرة فيه على نحو الخصوص والتي أظهرت متوسط فقرات المحور، وهو ما يثبت هذه الفرضية.

فوجد أن حوالي 88% من المستبانيين يرون أن ضعف الضوابط على المناقلات بين بنود الموازنة المختلفة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام كما أشارت الفقرة الأولى إلى معنوية العلاقة المذكورة من الناحية الإحصائية.

ويلاحظ من التحليل أن حوالي 75% من المستبانيين يؤيدون نظام إعداد الموازنة بشكلها الحالي؛ لما تؤدي إليه من تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات بشكل معنوي من الناحية الإحصائية، ومع ذلك فإن 100% من المستبانيين يؤيدون التحول إلى موازنة البرامج والأداء كبديل عن موازنة البنود؛ لما له من أثر أكبر على زيادة الإيرادات في حين حوالي 93% يرون أنها تؤثر على تخفيض الإنفاق بشكل معنوي.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

الجدول رقم (14)

اختبار الإشارة للمحور المتعلق بأثر ضوابط الموازنة على ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات

Binomial Test

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)	
عدم وجود ضوابط دقيقة على المناقشات تزيد الإنفاق العام	Group 1	<= 3	28	.88	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	4	.13		
	Total		32	1.00		
إعداد موازنة البنود يسهم في تخفيض النفقات	Group 1	<= 3	23	.74	.50	.011 ^a
	Group 2	> 3	8	.26		
	Total		31	1.00		
إعداد موازنة البنود يسهم في زيادة الإيرادات	Group 1	<= 3	21	.75	.50	.013 ^a
	Group 2	> 3	7	.25		
	Total		28	1.00		
التحول إلى موازنة البرامج أداء يؤدي إلى زيادة الإيرادات	Group 1	<= 3	28	1.00	.50	.000 ^a
	Total		28	1.00		
التحول إلى موازنة البرامج أداء يؤدي إلى تخفيض النفقات	Group 1	<= 3	26	.93	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	2	.07		
	Total		28	1.00		
موازنة	Group 1	<= 3	37	.95	.50	.000 ^a
	Group 2	> 3	2	.05		
	Total		39	1.00		

a. Based on Z Approximation.

4- فرضية أثر زيادة كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة المالية على زيادة الموارد المالية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

ظهر من استخدام اختبار الإشارة اللامعلمي في التحليل لفقرات هذا المحور كل على حدة، إضافة إلى متوسط فقرات هذا المحور بالفقرة الأخيرة من الجدول رقم (15) وجود أثر معنوي من الناحية الإحصائية لكفاءة أداء أجهزة الرقابة على التحصيل الضريبي. والاختبار أكد إحصائياً ضعف أجهزة الرقابة وضعف خبرتها في كافة الفقرات ضمن هذا المحور، إلا أن الفروقات الإحصائية غير معنوية فيما يتعلق بنزاهة وفساد أجهزة الرقابة. والفقرة الأخيرة ضمن الجدول رقم (15) والتي تمثل متوسط الفقرات لهذا المحور تثبت من الناحية الإحصائية الفرضية التي ناقشناها هنا.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

واختبار هذه الفرضية يشير إلى ضرورة الانتباه إلى الدور الرقابي للسلطة الوطنية سواء أكان على المعايير في تحصيل: الضرائب والجمارك والرسوم المختلفة أم كشف حالات الغش والتدليس ثم العمل على بحث الوسائل الرامية إلى زيادة إيرادات وعوائد السلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (15)

اختبار الإشارة للمحور المتعلق بأثر زيادة كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة المالية على التحصيل

Binomial Test

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
هزة الرقابة لديها خبرة وتؤدي دورها بكفاءة واقتدار	Group 1 <= 3	5	.18	.50	.001 ^a
	Group 2 > 3	23	.82		
	Total	28	1.00		
هزة الرقابة نزيهة ولم تمارس الفساد وكشفت حالات الغش	Group 1 <= 3	12	.34	.50	.090 ^a
	Group 2 > 3	23	.66		
	Total	35	1.00		
دور الرقابي على المعبر فاعل ويساهم في تحصيل مستحقات الحكومة بكفاءة	Group 1 <= 3	8	.23	.50	.002 ^a
	Group 2 > 3	27	.77		
	Total	35	1.00		
توحيد جهات الرقابة لقيادة واحدة يزيد فاعليتها واقتدارها ويقل الهدر ويزيد الإيرادات	Group 1 <= 3	4	.10	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	35	.90		
	Total	39	1.00		
نعف خبرة الجانب الفلسطيني في السياسات الجمركية الضريبية أضعف قدرته على تحصيل الإيرادات	Group 1 <= 3	4	.12	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	29	.88		
	Total	33	1.00		
رقابة	Group 1 <= 3	8	.20	.50	.000 ^a
	Group 2 > 3	33	.80		
	Total	41	1.00		

a. Based on Z Approximation.

5- فرضية أثر زيادة كفاءة وفعالية أجهزة الرقابة المالية على تخفيض وترشيد الإنفاق لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

إن استخدام نفس الاختبار في هذا المحور أيضا يثبت الفرضية التي ناقشناها، سواء أكانت من حيث تأثير كل فقرة على حدة أم من حيث متوسط الفقرات جميعا.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

ويلاحظ من الجدول رقم (16) أن مستوى المعنوية لجميع الفقرات أقل من 5%؛ مما يؤكد إحصائياً وجود التأثير من الناحية الإحصائية. إن هذا الاختبار يؤكد الآثار المعنوية لتفعيل دور الأجهزة الرقابية للسلطة الوطنية ثم وضع التشريعات المناسبة بهذا الخصوص؛ للعمل على تخفيض نفقات السلطة ومن ثم تقليل العجز المالي في ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (16) اختبار الإشارة للمحور المتعلق بأثر التشريعات على التحصيل

Binomial Test

	Category	N	Observed Prop.	Test Prop.	Asymp. Sig. (2-tailed)
تعد من توقيف عملية التوظيف	Group 1 <= 3	9	.27	.50	.014 ^a
من أجل تخفيض الإنفاق العام	Group 2 > 3	24	.73		
	Total	33	1.00		
تب التزم الوزارات والهيئات	Group 1 <= 3	35	.92	.50	.000 ^a
زيادة إيراداتها بصورة مستمرة	Group 2 > 3	3	.08		
سأهمة في تقليل العجز المالي	Total	38	1.00		
إعادة تقييم الهيكل التنظيمي	Group 1 <= 3	33	.97	.50	.000 ^a
للوزارات والمؤسسات يقلل	Group 2 > 3	1	.03		
الوظائف ويقلل الإنفاق العام	Total	34	1.00		
م ريادة القطاع الخاص لخلف	Group 1 <= 3	40	1.00	.50	.000 ^a
عن العمل يقلل البطالة المقنعة	Total	40	1.00		
تقليل التوظيف في الأجهزة	Group 1 <= 3	36	.90	.50	.000 ^a
الأمنية وزيادته في المجالات	Group 2 > 3	4	.10		
جدة يساهم في تخفيض النفقات	Total	40	1.00		
سياسات	Group 1 <= 3	41	1.00	.50	.000 ^a
	Total	41	1.00		

a. Based on Z Approximation.

5- النتائج والتوصيات

سعى الباحثان في هذا الفصل إلى تلخيص نتائج البحث في ضوء ما خلصت إليه الدراسة الميدانية مع ربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، وصولاً إلى وضع توصيات تساعد على: تحسين الأداء المالي للمؤسسة الحكومية وزيادة الإنتاجية والخدمات المقدمة وتخطي المعوقات وآثار الحصار.

ويهدف هذا البحث إلى تشخيص الواقع المالي للسلطة الفلسطينية، وكذلك دراسة فتحليل واقع الإيرادات الوطنية والنفقات الجارية، في ضوء الحصار والإغلاق. كما ويهدف إلى دراسة وتحليل بنود الإيرادات الذاتية والنفقات الجارية؛ بغرض الوقوف على العوامل المؤثرة فيها، ومدى تأثيرها بنتيجة الانتخابات التشريعية الأخيرة وما آلت إليه من نتائج.

كما ويهدف البحث إلى دراسة أثر القيود والعراقيل التي تضعها السلطات الإسرائيلية على تنمية موارد السلطة الفلسطينية، مع معرفة أثر بعض: القرارات والتشريعات والاتفاقيات وخاصة اتفاقية (باريس) الاقتصادية وقانون الاستثمار الفلسطيني على الوضع المالي الفلسطيني، إضافة إلى مساعدة الجهات الرسمية على التخطيط؛ لتنمية الإيرادات وترشييد النفقات من خلال التوصيات المقترحة من خلال هذا البحث.

5.1 : نتائج البحث.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي لآراء المبحوثين يمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال ما يلي:-

1- تواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية غير مسبوقة، حيث تقلص إجمالي الإيرادات بنسبة 61% وذلك في عام/ 2006، ومع ذلك قامت الحكومة الفلسطينية في القطاع بتوفير الأموال من مصادر خارجية؛ لدفع فاتورة الرواتب لآلاف الموظفين ودفع إعانات للعمال على فترات وقد قدرت تلك الأموال حسب تقديرات البعض بحوالي (10) ملايين دولار شهرياً.

2- بالرغم من الأزمة المالية التي واجهت الحكومة العاشرة منذ شهر آذار/ 2006 أي: منذ تسلم حركة حماس إدارة السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، فقد تمكنت وبشكل ملفت، من الحفاظ على استمرارية عمل المؤسسات الأساسية في الحكومة. (وإن بمستويات متباينة)، إضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات مثل: التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية.

3- تقلصت التحويلات المالية للوزارات والدوائر الحكومية لتغطية التكاليف التشغيلية بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على العديد من المؤسسات الحكومية.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

- 4- أدى إغلاق المعابر إلى حرمان السلطة الفلسطينية في قطاع غزة من حوالي (15) مليون دولار شهرياً من عائدات الضرائب المحلية وحوالي (20) مليون دولار من عوائد المقاصة.
- 5- أدى الحصار المفروض على القطاع إلى هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة؛ للبحث عن الاستقرار: السياسي والاقتصادي ومغادرة العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في القطاع .
- 6- ساهمت اتفاقية (باريس) الاقتصادية بصورة كبيرة في تقييد التوسع الاستثماري فأضرت بالتنمية المستدامة، وبسوق التصدير؛ بسبب التكلفة العالية للمواد الأولية المستوردة من خلال: المعابر والموانئ الإسرائيلية.
- 7- تحكّم الجانب الإسرائيلي في آلية تحصيل ما يزيد عن 60% من الإيرادات الوطنية من خلال نظام المقاصة أضر بصورة كبيرة في قدرة الجانب الفلسطيني على إدارة تلك الأموال بما يحقق المصلحة الوطنية، كما قلصت فرص استغلال الإيرادات وتميئتها وحتى التحكم فيها.
- 8- تبين من الدراسة أن هناك فرص جيدة لتطوير وتنمية الإيرادات الوطنية وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل من خلال تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والدول العربية وخاصة مصر والأردن.
- 9- إن سياسة منح امتيازات مالية لكبار الموظفين أو ذوي النفوذ ساهم بشكل كبير في تقليص حجم الإيرادات وخاصة: الإعفاءات الجمركية واستخدام السيارات الحكومية والسفريات الخارجية والعلاج الخارجي.
- 10- بينت الدراسة أن هناك ضعف في أداء الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية كما تتصف في معظمها: بعدم النزاهة وعدم الحيادية؛ مما ساهم في إهدار المال العام وزيادة في الإنفاق.
- 11- كما أظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في خبرة الجانب الفلسطيني في: السياسات الجمركية والضريبية وإدارة المال العام؛ مما ساهم في تقليل الإيرادات وزيادة الفاقد منها.
- 12- العمل على إعادة النظر في عمليات المناقلات والتحويلات داخل بنود الموازنة بما يساهم في تقليل الإنفاق وزيادة الإيرادات.
- 13- وفيما يتعلق بآلية إعداد الموازنة العامة فقد أظهرت الدراسة أنه من الضروري الانتقال لموازنة البرامج والأداء بدلاً من موازنة البنود.

5.2 التوصيات:

1. ضرورة العمل على إيجاد حلول جذرية ونهائية لقضية المعابر بحيث تعمل على مدار الساعة، دون عوائق؛ وذلك لتوفير البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة بعيداً عن التحكم الإسرائيلي.
2. مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية بإلغاء سياسة التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق: بالدعم المالي وتمويل المشاريع والبنية التحتية في قطاع غزة.
3. العمل الفوري والسريع لإيجاد آلية لإدخال البضائع العالقة في الموانئ الإسرائيلية كذلك إيجاد آلية سريعة لخروج البضائع الجاهزة والمعدة للتصدير من قطاع غزة؛ وذلك لتخفيف الخسائر عن المستوردين و المصدرين.
4. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية مع العمل على تطوير اتفاقية (باريس) الاقتصادية بما يتلاءم مع المتغيرات الحالية وضرورة إعطاء أولوية للجوانب الاقتصادية والمعابر في أية اتفاقية مستقبلية وإعطاء ضمانات بحرية حركة البضائع على المعابر التجارية وحرية حركة الأفراد على المعابر الدولية على مدار العام.
5. العمل على التخلص من قيود اتفاق باريس؛ بما يكفل الاستقلال الاقتصادي وحماية الإنتاج الوطني، وإنهاء تحكم إسرائيل: بالنظم والسياسات الجمركية والضريبية والنقدية، والعوائد الضريبية المتحصلة من خلال المقاصة.
6. إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية بما في ذلك: الموازنة العامة واتجاهات توظيف العون والمساعدات الحكومية للعمال والمزارعين؛ وذلك باعتماد سياسة التقشف وتقنين الإنفاق الحكومي، وتوجيه الموارد في خطة استثمارية تموية شاملة؛ ولتوفير فرص العمل وامتصاص البطالة في المشاريع: الإنتاجية والتعاونية الزراعية والصناعية .
7. الحد من استفحال الغلاء مع مكافحة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتأمين الدعم الحكومي للسلع الرئيسية.
8. تخفيف العبء الضريبي عن القطاعات الشعبية ونوي الدخل المحدود، مع خفض الضرائب والأخذ بسياسة ضريبية عادلة تتناسب طردياً مع مستويات الدخل.
9. ضرورة العمل نحو تطوير الإدارة المالية الحالية إلى إدارة مالية حديثة تتعامل مع المعطيات المتوفرة (أي استخدام أمثل للموارد المالية المحدودة والمتاحة) مع تطبيق موازنة البرامج والأداء بدلاً عن موازنة البنود.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

10. تطوير كيفية صنع القرار الخاص بتوزيع الموارد المالية وذلك من خلال توفير البيانات الكافية والتقارير الدقيقة للحكومة؛ لمساعدتها في تحديد أولوياتها.
11. رفع مستوى الأجهزة الرقابية الحكومية من حيث: النوعية والسرعة في الإنجاز.

6. المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب العلمية

1. أحمد مجدلاوي، الأداء الاقتصادي للحكومة الفلسطينية العاشرة، معهد السياسات العامة، رام الله، 2007، ص ص42-43.
2. الدبيس ، فضل خميس، تقويم دور ديوان الرقابة والتفتيش الإداري في تحسين الأداء في الدوائر الحكومية في الأردن (رسالة ماجستير)، عمان ، الأردن، 1999م.
3. العواملة، نائل عبد الحافظ ، إدارة المؤسسات العامة ، الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن، 1993م.
4. الغرياني، طلال سراج ، الرقابة الإدارية وأجهزتها في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، دورية علمية مختصة ومحكمة، الرياض، السعودية، ع53 ، 1978.
5. المغربي، كامل وآخرون ، أساسيات في الإدارة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 1995.
6. حماد ، أكرم إبراهيم عطية، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي ، دراسة مقارنة (رسالة دكتوراة)، جامعة الجزيرة، قسم المحاسبة والتمويل، السودان، 2003م.
7. قديح وائل، الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السلطة الفلسطينية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثالثة، العدد التاسع والعاشر، 2003، ص 93.
8. كلاب سعيد، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م.
9. ماضي، كامل احمد، أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004.
10. مبيضين، عقلة محمد، تحليل وتقييم إجراءات الإنفاق العام وإدارتها ، (بحث محكم)، عمان، الأردن، 1999م.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

11. محمد صلاح الدين، تقييم أداء الحكومة العاشرة في الشأن المالي، شؤون تنموية، العدد 33 ربيع/ 2007، ص 24.
12. مكحول، باسم، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية و قطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ص 94.
13. نصير ، نعيم، المنظور الإسلامي والوضعي للرقابة على الإدارة العامة، دراسة مقارنة، مجلة الملك سعود، م3 ، العلوم الإدارية (1) - 1991م.
14. يوسف ، إبراهيم يوسف وسائل الرقابة على الأموال العامة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد الثاني عشر، 1994م.

2- تقارير مؤسسات

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة، 1998م.
2. البنك الدولي، تقييم سبعة وعشرون شهرا من الانتفاضة و عمليات الإغلاق و الأزمة الاقتصادية الفلسطينية، مايو/ 2003.
3. الحياة الجديدة 2003/8/11.
4. المجلس التشريعي، 2000-2005 الفلسطيني قرارات وقوانين.
5. المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ، مجلة الرقابة المالية ، تونس، العدد 28، 1996م.
6. الهيئة العامة للاستعلامات، خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة من 2000/9/29 حتى 2002/1/31.
7. الوقائع الفلسطينية. العدد الثاني والثلاثون . قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية .
8. الوقاية من الغش والفساد والكشف عنهما . توصيات المؤتمر السادس عشر للمنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية، 1998م ترجمة طارق الساطي، نسخة الكترونية.
9. تقرير القائم بأعمال وزير المالية حول الوضع المالي للسلطة خلال النصف الأول من عام 2006.
10. خطاب الموازنة لعام 2003، ألقاه وزير المالية الفلسطيني سلام فياض، بتاريخ 2002/12/31.
11. قانون تقديم الموازنة العامة للسنة المالية 2006.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

12. مؤسسة الضمير- غزة فلسطين - تقرير حول آثار الحصار خلال ستة أشهر، (2007).
13. وزارة المالية، 2005 النظام المالي وقانون الموازنة العامة.
14. وزارة المالية، الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية للسنة المالية 2006، الصفحة الالكترونية لوزارة المالية.
15. وزارة المالية، تقارير 2000 وحتى 2005.
16. وزير المالية أمام المجلس التشريعي، بتاريخ 2005/5/31/ مصدر سابق.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bruns, Volker: Who receives bank loans? A study of lending officers' assessments of loans to growing small and medium-sized enterprises, 2004 (Business Administration)
2. Chitwood, Patrick R., "Aftertax Mutual Fund Returns," Journal of Accountancy, June 1998, pp. 83-85. -
3. Gustafsson, Veronica: Entrepreneurial Decision-Making: Individuals, tasks and cognitions, 2004 (Business Administration)
4. Paulsson, Thomas: Decision Making, Risk, and Utility - Assessments and Applications of Alternative Decision Models, 2002 (Economics)

ثالثاً: مواقع الكترونية:

Websites:

1. http://www.ipc.gov.ps/ipc_new/arabic/print.asp?name=20301.
2. <http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=View&id>.
3. <http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=7&NrArticle=44495&NrIssue=1&NrSection=2>.
4. http://www.insanonline.net/news_details.php?id=2715.
5. http://www.mezan.org/site_ar/resource_center/mezan_publications/detail.php?id=125
6. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B7EBB8C0-91EC-4C1D-9A936946365FC62E.htm#1#1>.
7. <http://www.end-gaza-siege.ps>.
8. <http://www.felesteen.ps/index.php?action=showdetail&nid=1410>.
9. <http://www.paltoday.com/arabic/news.php?id=53324>.
10. http://www.moh.gov.ps/moh_ar/index.asp
11. <http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=429&extra=news>
12. <http://www.moa.gov.ps/modules.php?name=losses>

ملحق رقم (1)

استبانة بحثية

واقع إيرادات ونفقات السلطة الفلسطينية في ضوء المعوقات الإسرائيلية

أولاً: معلومات عامة

الجنس / ذكر أنثى

العمر: 29-20 39-30 49-40 59-50

الوزارة التي تعمل فيها: _____

أو الهيئة: _____

الوظيفة: _____

الدرجة العلمية: دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه

ثانياً: محور خاص بأثر الإنفاقات على الإيرادات:

ضع إشارة أمام ما تراه يتفق ورأيك	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1- تقييد اتفاق باريس للسلطة بتحديد الواردات؛ يضعف التحصيل من الضرائب على الواردات.					
2- السماح للسلطة الوطنية بتخفيض ضريبة القيمة المضافة بمعدل 2%؛ أدى إلى تقليل إيرادات السلطة الوطنية.					
3- تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية عبر الطرف الإسرائيلي حسب الاتفاق؛ يضعف إيرادات السلطة الوطنية.					
4- منع الاتفاق حرية الاستيراد من الدول العربية؛ يزيد تكاليف الشراء ويضعف القدرة على تحصيل الإيرادات.					
5- القيود المفروضة على استيراد المواد الخام؛					

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

					تضعف النشاط الاقتصادي والتجاري وتؤدي إلى ضعف الإيرادات.
					6- نظام الفواتير الموحد (المقاصة) يحقق مصلحة إسرائيلية؛ ويضعف إيرادات الجانب الفلسطيني.
					7- ضعف التزام الجانب الإسرائيلي بنود الاتفاق؛ يضعف قدرة الجانب الفلسطيني على التحصيل.
					8- عدم مراجعة بنود الاتفاق حسب ما هو مقرر؛ حرم الفلسطينيين من فرص تحقيق إيرادات مالية إضافية.
					9- تفعيل الاتفاقية الفلسطينية الأردنية؛ يسهم في زيادة الإيرادات.
					10- تفعيل الاتفاقية الفلسطينية المصرية؛ يسهم في زيادة الإيرادات
					11- تفعيل الاتفاقية الفلسطينية الأوروبية؛ يسهم في زيادة الإيرادات.
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ثالثاً: أثر التشريعات والقرارات في تخفيض عجز الميزانية:
					1- أدى قانون الاستثمار الفلسطيني لتشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة الإيرادات.
					2- تشجيع زيادة نسب وشرائح الضرائب؛ بهدف زيادة العائدات الضريبية.
					3- قرارات إلغاء فئات بعينها من الرسوم والجمارك (العائدين-النواب)؛ يضعف إيرادات السلطة الفلسطينية.

د. محمد مقداد و أ. خالد الكحلوت

					4-إعادة النظر في رواتب كبار الموظفين؛ يساعد في ترشيد النفقات.
					5-تطبيق قانون الخدمة المدنية، ساهم في زيادة العجز السنوي.
					6-وقف منح السيارات والمزايا الأخرى لذوي الدرجات الوظيفية العليا؛ يسهم في تخفيض النفقات.
					7-إصدار تشريع ينظم الانتفاع بالأماكن الحكومية من الأراضي والمحركات؛ يسهم في زيادة الإيرادات.
					8-يمكن إصدار قرار باستعادة أملاك الحكومة بما يؤدي إلي زيادة الإيرادات العامة.
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	رابعا: اثر كفاءة الأداء على زيادة الإيرادات ونقص النفقات:
					1-أجهزة الرقابة لديها خبرة وتؤدي دورها بكفاءة واقتدار.
					2-أجهزة الرقابة نزيهة ولم تمارس الفساد الإداري والمالي بل ساهمت في كشف عمليات الغش والتلاعب.
					3-الدور الرقابي على المعايير فاعل ويساهم في تحصيل كافة مستحقات الحكومة بكفاءة واقتدار.
					4-توحيد جهات الرقابة الحكومية بإدارة واحدة يزيد من فاعليتها واقتدارها كما يزيد الإيرادات ويوقف الهدر المالي.
					5-ضعف خبرة الجانب الفلسطيني في السياسات الجمركية والضريبية، أضعف قدرته على زيادة معدلات التحصيل.

واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية

					خامساً: أثر آلية إعداد الموازنة وضوابط المناقشات:
					1- عدم وجود ضوابط دقيقة على المناقشات؛ يزيد الاتفاق العام.
					2- إن نظام إعداد الموازنة (موازنة البنود)؛ يخفض النفقات.
					3- إن نظام إعداد الموازنة (موازنة البنود)؛ يزيد الإيرادات.
					4- التحول إلي موازنة البرامج والأداء؛ يزيد الإيرادات.
					5- التحول إلي موازنة البرامج والأداء؛ يخفض النفقات.
					سادساً: السياسات العامة.
					1- لا مانع من وقف عملية التوظيف تماماً؛ لأجل تحقيق الاتفاق العام.
					2- يجب التزام الوزارات والهيئات الحكومية بزيادة إيراداتها بصورة مستمرة؛ للمساهمة في تقليل العجز
					3- إعادة تقييم الهيكل التنظيمي في الوزارات والمؤسسات؛ يؤدي إلي تقليص الوظائف المطلوبة وتخفيض الاتفاق العام.
					4- دعم القطاع الخاص وأخذ دور الريادة في خلق فرص عمل؛ يساهم في التغلب على مشكلة البطالة المقنعة في أجهزة السلطة وتخفيض النفقات.
					5- تقليص التوظيف في الأجهزة الأمنية وزيادته في المجالات المنتجة؛ يساهم في تخفيض النفقات.